جامعة د. طاهر مولاي – سعيدة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

مكانة سيادة الدولة الوطنية في ظل عالمية المواطنة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: السياسات العامة والتنمية

إعداد الطالبة:

ولد العربي خديجة

الإشراف:

د.ولد الصديق الميلود

لجنة المناقشة:

الأستاذ: بعوني أحمد رئيسا

الأستاذ: د.ولد الصديق الميلود مشرفا ومقررا

الأستاذ: زبيري رمضان عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا على توفيقي لإتمام هذا العمل.

- لابد علينا بداية أن نتقدم بأسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.
- و كلمة شكر و تقدير واحترام أقدمها إلى الأستاذ د/ ولد الصديق الميلود على كل المساعدات التي قدمها لي طيلة مراحل إنجاز هذا العمل و على توجيهاته الصائبة ،فجزاه الله خير الجزاء.
- كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ لكحل مصطفى على كل ما قدمه لي من دعم و مساعدة في تجميع المراجع،و الأستاذة بلعز كريمة و الأستاذة بوشنافة سحابة على كل ما قدموه لي من دعم.
- كما أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ بكري عبد الحميد عميد كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية على مساعدتي طيلة مشواري الدراسي.

دون أن أنسى كل زملائي الذين ساعدوني، وكل من قدم لي كلمة أو كتابا أو نصيحة ساعدتني على إتمام هذا العمل.

إهـــــــــــــــــــــــــــــــداء

أهـدي هــــذا العـــمل إلـــــــى:

- ❖ أعــــــز النــــــاس علـــــى قلبـــــــي :
  - الـــــوالدين الكــــــريمين أطال اللـــه في عمـــرهما.
  - إخوتــــــي: محـــمد... صــــلاح الدين....إسحـــــاق..........طـــــــــه.
  - أخواتــــــي : آسيـــا و زوجــــها............و شيـــــماء.
  - أمـــــــي الثانيــــــة: عمتــــــي سعـــــديـــة و زوجـــــها.
  - لؤلؤتــــــي حيـــاتي: رنـــــيـــــــــم و مصطفــــى عبد الجليل.
- ❖ أعـــــز صديقاتــــــي و رفــــيـــقات دربــــــي:

صـــاره.سـودة.وليـدة.هنـد.خـــولة.خديـــجة.شـــهرة.أمـــال.

- ❖ إلى من شاركونــــــي العمـــــل والعنـــــاء و التــــعب:
  - صديقاتـــي وزميلاتي في نيابة العمادة :هامل فتيحة ،عثماني وهيبة،ريحي فاطيمة.
  - زملائـــــي في قســـم اللغة العربية وأخص بالذكر بوعرفة سناء .
- ❖ إليكم في قسم العلوم الاجتماعية:أم الجيلالي ،نعيمة ،فاطيمة، بهيـــة،فتـــيحة.
- ❖ صديقاتـــي في المكتبة المركزية: زهـــرة ،ساميــــة،نـــوال،خيـــرة.
- ❖ و كل من لـــــــي قدر من المحبـــــة عنــــده.

إليـــــــــكم جميعـــــا أهــــــدي هـــــــذا العمــــــــــــل.

خـــديــــــجـة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة.

ارتبط تفسير الدولة بالعديد من المفاهيم من بينها مفهوم السيادة الذي يعتبر أحد المقومات العامة التي تقوم عليها الدولة،كما أنه من بين المفاهيم الأساسية في علم السياسة،ويقصد بهذا المفهوم مبدئيا إن لكل دولة مستقلة توجد سلطة نهائية عليا و هذه السلطة تقوم بتنظيم شؤون الدولة داخليا و خارجيا،و تضمن له حرية التصرف داخل إقليمها وحتى في شؤونها الخارجية،بما يحفظ لها هيبتها و كرامتها على المستويين الداخلي و الخارجي ،كما ارتبطت الدولة الوطنية أيضا بمفهوم آخر وهو مفهوم المواطنة الذي يعد من المفاهيم الحضارية التي أفرزها الفكر الحديث من خلال تراكم النتاج الفكري للإنسان وأيضا من خلال تراكم المنجزات الحضارية، فأصبحت هناك علاقة وطيدة بين مفهومي السيادة والمواطنة أساسها الدولة الوطنية.

وموضوع من هذا النوع يستدعي بنا النظر فيه جيداً وفي محاولة منا للإلمام بأهم النقاط لاستيعاب وفهم بعض حقائقه.

ومن هذا المنطلق سنتعرض في هذا الفصل بداية للإطار لمفاهيمي و النظري لكل من السيادة والمواطنة،وذلك من خلال مبحثين.

المبحث الأول:التأصيل النظري لمفهوم السيادة

للسيادة مفهومين سياسي و قانوني.

فالسيادة كمفهوم قانوني هي صفة من صفات الدولة بموجبها تتساوى جميع الدول في التمتع بها لكونها من خصائص الدولة الحديثة ، فالدول تتساوى جميعها في تمتعها بالسيادة وبما يترتب على ذلك من مساواة أمام القانون الدولي و الحقوق التي يرتبها لها هذا القانون .

بينما السيادة كمفهوم سياسي تعني قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأية سلطة تأتي من الخارج ومن ثم القدرة الفعلية على تأكيد الذات في المجال الدولي بحرية كاملة، فهناك بعض الدول تتمتع بالسيادة كصفة قانونية مع عدم كونها سيدة بالمفهوم السياسي ذلك حال الدولة التي يعترفا لها بالاستقلال القانوني باعتبارها عضوا في الجماعة الدولية فتتبادل تبعا لذلك التمثيل و لكنها رغم ذلك لا تملك القدرة الفعلية على تحقيق ذاتها في مجال علاقات القوى.

وعليه سوف نتعرض في هذا المبحث إلى السياق التاريخي للسيادة و التعريفات المقدمة بشأن هذا المفهوم و الأنواع المختلفة للسيادة فالآثار المترتبة عنها وصولا إلى مبدأ عدم التدخل و الاستثناءات الواردة عنه.

المطلب الأول: السياق التاريخي لمفهوم السيادة.

يمكن استعراض السيادة في مراحل تاريخية مختلفة:

فالإغريق كانوا سباقين إلى إقامة مجتمع سياسي ضمن إطار تنظيمي ثابت كما قامت اليونان بتنظيم علاقاتها مع الدول المجاورة على أساس من الالتزام،وقد أدرك فلاسفة اليونان السيادة بمفاهيم مختلفة ،حيث ذكرها أرسطو في كتابه " السياسة "على أنها سلطة عليا في داخل الدولة رابطا إياها بالجماعة ،أما أفلاطون فاعتبر السلطة لصيقة بشخص الحاكم أما السيادة عند الرومان فتقبع تحت مفهوم الحرية و الاستقلال و السلطة، و عنوا بتحديد مركز إمبراطوريتهم و التزاماتهم فالدولة كانت مالكة لجميع الأراضي وقابلة الإلغاء في كل وقت و للإمبراطور حرية مطلقة في التصرف في الأراضي.[1]

بينما السيادة في ظل الدولة الإسلامية بدأت بصفة دينية بسم الخلافة ثم اتجهت زمنيا في عهد بني أمية وعادت لتصطبغ بصبغة الحق الإلهي في العهد العباسي

ومفهوم السيادة في النظرية الإسلامية حيث قامت الدولة على أسس ثابتة في القرآن الكريم و السنة المشرفة و قد اعترفت دولة الإسلام مبكرا بوجود إرادة عامة غير إرادة الأفراد[2].

فحسب " أبو زهرة " من حق الدولة أن تكون سيدة نفسها لها حق الدفاع عن أراضيها و سيادتها ،فهو يعرف السيادة على أنها "حق طبيعي تتمتع به كل جماعة من الناس كما يتمتع به الآحاد على حد السواء.[3]

---

[1] - ليلى حلاوة ،"السيادة ...جدلية الدولة و العولمة " ،من الموقع الإلكتروني :
http : // www.10452ccc.com /documents/ sovereignty19.05.05.htm

[2] - المرجع نفسه.

[3]- محمد أبو زهرة ،العلاقات الدولية في الإسلام ، القاهرة: دار الفكر العربي ،1995،ص.50 .

إن فكرة السلطة العامة فكرة قديمة ظهرت في الحكم الملكي المطلق والمقيد ،أما السيادة بمفهومها الحاضر فلم تظهر إلا نتيجة للصراع الذي كان قائما بين ملوك فرنسا في العصور الوسطى ضد البابوية و الإمبراطورية وطبقة الأشراف فلقد كانت الإمبراطورية الرومانية في القرون الوسطى تقوم على نظام الحكم الملكي في حين أن الإقطاع يسيرون شؤون المقاطعات داخليا أما البابا فيتمتع بالسلطة الروحية لقيام الإمبراطورية على الديانة المسيحية و نتيجة لوجود هذه التنظيمات الثلاث كان لزاما أن يقوم صراع فيما بينها .[4]

ورغم ذلك فقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في ظهور الدولة الحديثة و إقرار مبدأ أن الملك إمبراطور في مملكته و أنه يستمد سلطته من نفسه و من الله و أن فرنسا مملكة وليست مقاطعة فعمل على القضاء على سلطة أمراء الإقطاع و تمكن من إخضاعهم لسلطته و إقامة مملكته المستقلة عن الإمبراطور و البابا ووجد السلطة الزمنية و الروحية في شخصه لا ينازعه أحد ويذلك ظهر مبدأ السيادة كعنصر مميز وأساسي للدولة الحديثة و كنتيجة لذلك الصراع ،غير أن السيادة لم تظهر بمفهومها القانوني طفرة واحدة فلقد كانت نسبية غير قاصرة على الملك، كما كانت سياسة يستعملها الملك في صراعه مع الهيئات الثلاث.

ولعل أول من نادى بفكرة السيادة من الفقهاء كان" جون بودان" في كتابه الجمهورية الصادر في ستة (6) أجزاء عام 1576 و الذي بفضله انقلبت السيادة من النسبية إلى السمو، لا تقبل التجزئة ،و جعل منها عنصرا مكونا للدولة.

وفضلا عما سبق فإن للسيادة معنا عضويا باعتبارها لصيقة بشخص الملك حيث ذهب "لويس الخامس عشر" إلى النص في مرسوم ديسمبر 1770 على مايلي:

"نحن لا نملك عرشنا إلا من الله"

و عبر عن ذلك الفقيه" لوسيو" بقوله:إن الملك لا يملك مباشرة السيادة فحسب بل هو الملك لها أيضا"[5]

[4]- سعيد بو شعير ،القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،ج.1، ط.4 ،2000 ،ص ص.102،103.
[5]- سعيد بو الشعير ،المرجع نفسه ،ص ص.104،105 .

فلقد كان هدف "بودان" من فكرة السيادة الدفاع عن سلطة ملك فرنسا في مواجهة أمراء الإقطاع و البابا و الإمبراطور و في رأيه يتلقى التاج من الله،فالسيادة حسبه مطلقة من القيود ،فكل أفكاره تبريرية و تأييد لسلطة الملك المطلقة.[6]

و تحدث "توماس هوبز" في السيادة من خلال الحديث من نظرية القانون الطبيعي و العقد الاجتماعي الذي استلزم الطاعة المطلقة للسيادة ابتغاء توحيد السلطة في الدولة بينما وضعها "جون لوك" في الشعب إيمانا منه بسيادة القانون و بالحريات السياسية للفرد ووصف "هيجل" سيادة الدولة بالسلطة العليا فيها وهي موجودة بيد الملك

أما "مو نتسكيو" فتحدث من فكرة الحريات وفصل السلطات لتدعم موقف سيادة الشعب ، فدخلت كلمة السيادة مع مفردات الحقوق السياسية تماما كما فعلت كلمة الدولة مع "ميكيافلي" في كتابه" الأمير"

بينما انطلق "أوستن" من ضرورة وجود السيادة و بالتالي وجود جهة معينة تمتلكها غير مجزأة أو مقيدة قانونا لأنها مخولة بتشريع القانون

أما "ماكس ويبر" فقد رأى أن المجتمع البشري ادعى النجاح واحتكاره السلطة واستعمال القوة اللامشروعة ضمن إقليم محدد وأن الشعب الذي هو جزء من المجتمع البشري يتطلع إلى تكوين المجتمع و يؤمن بحقه بحكم نفسه بنفسه.[7]

أما عن الأصول التاريخية للسيادة بالنسبة للقانون الدولي الأوربي فترجع إلى معاهدة AUGSBKURG عام 1558 و السلام "واستفاليا" عام 1648 و الذي خرج منه نظام الدول ذات السيادة وعادة ما يشار إليه بنظام دولة واستفاليا [8]

هذه كانت مختلف المراحل التي مرت بها السيادة.

[6]- فوزي أوصديق ،الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1 ،ط.2 ،2003، ص .120.
[7]- حسن البزاز ، عولمة السيادة :حال الأمة العربية ، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات ،ط.1 ، 2002 ،ص ص .24-26 .
[8]- مصطفى السيد أبو الخير أحمد ،أزمة السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر،القاهرة :ايتراك ،ط.1 ،2006 ،ص .143.

المطلب الثاني: تعريف السيادة.

كلمة السيادة " Sovereignty"مشتقة من الكلمة اللاتينية " Superanus"و معناها الأعلى و السمو " Superiority"،غير أن الكتاب كانوا يطلقون عليها أسماء أخرى فيسمونها (السلطة العليا) و سماها فقهاء الرومان (اكتمال السلطة في الدولة) و كلها مرادفات لمعنى السيادة و هي السلطة العليا في الدولة أو أعلى درجات السلطة .[9]

و السيادة في اللغة العربية :"ساد" ،"يسود" ،"سيادة" و معناه الزعامة الرياسة، القيادة و سيد يطلق على الله ،"المالك"، "الشريف" ،"الفاضل"، "الكريم"، "الحليم"، و الزوج و الرئيس و المقدم ،و أصله من ساد و يسود.

فالمعنى اللغوي للسيادة يدل على المقدم على غيره جاها أو مكانة أو منزلة ، أو غلبة أو قوة أو رأيا أو أمرا.

و في الحديث قال سول الله صلى الله عليه وسلم:"السيد الله تعالى " و قال أيضا: "أنا سيد الناس يوم القيامة".[10]

أما اصطلاحا فإن تعريفات السيادة كثيرة ومتنوعة نظرا لاختلاف الفقه حولها.

فإن "جون بودان " أول كاتب غربي يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة،إذ يعرفها بأنها "السلطة العليا التي يخضع لها جميع المواطنين و هي دائمة و غير محدودة بالقوانين و بمعنى

[9]- المرجع نفسه،ص.33.
[10]- زياد المشوخي بن عابد ،"السيادة مفهومها و نشأتها و مظاهرها"،من الموقع الإلكتروني:
www. Saaida.net/bahoth /100.ht

أنها القوة التي تفرض الخضوع على جميع المواطنين ، و يرتبط بها حق إصدار القوانين و كافة التشريعات في الدولة ، و كذلك حق إبرام المعاهدات و إعلان الحروب ، كما أنها القوة التي تستطيع أن تغير العرف و العادة داخل الدولة".

ووفق رأي "بودان"فكل شيء خاضع للسيادة التي هي غير محددة بأية قوانين أو بوقت معين ، كما و أنها في نظره تعتبر مصدر القانون نفسه.[11]

وإن "غروسيوس"الذي كتب بعده بنصف قرن يعرف السيادة بأنها "السلطة السياسية العليا المخولة لمن لا تخضع أفعاله لأي سلطة أخرى,فهي القوة المعنوية لحكم الدولة ،بمعنى أنها السلطة السيدة التي تكون أعمالها مستقلة عن أية سلطة عليا أخرى ،و التي لا يمكن أن تلغى من قبل أية إدارة إنسانية أخرى.[12]

كما يرى "ديجيه" أن السيادة تفهم على وجه العموم بأنها سلطة الدولة الآمرة ،و أنها هي إرادة الأمة منظمة في دولة ,وهي الحق في إعطاء أوامر غير مشروطة لجميع الأفراد في إقليم الدولة" ، أما "بيرجس" فيعرفها أيضا "بأنها السلطة المستقلة وغير المشتقة لفرض الطاعة ويعرفها أيضا" بأنها السلطة الأصيلة المطلقة على الرعايا من الأفراد وعلى جميع اتحادات الرعايا الاجتماعية".[13]

أما "فانيل" فقد قال:" أن كل أمة تحكم نفسها بنفسها دون تبعية لأي دولة أجنبية هي دولة سيدة " . في حين أن الفقيه" جلنيك" عرف السيادة بأنها "صلاحية الصلاحيات أي السلطة الأصيلة اللا محدودة و اللا مشروطة للدولة في تحديد صلاحياتها الخاصة.[14]

يرى الأستاذ "كاري دي مالبرغ" :بأن السيادة معناها عدم أي مقاومة ولا أية قيود للسلطة العامة، فالسيادة هنا صفة للسلطة العامة التي بموجبها لا ترضى بأي حال وجود سلطة فوقها.[15]

---

[11]- وضاح زيتون ،المعجم السياسي ،عمان: دار أسامة و دار المشرق الثقافي،ط.1 ، 2006،ص ،217.
[12]- محمد عبد المعز نصر،في النظريات و النظم السياسية،بيروت :دار النهضة العربية ،د س ن ،ص .415.
[13]- محمد عبد المعز نصر،المرجع نفسه ،ص ص . 415 ، 416 .
[14]- الياس أبو جودة ، الأمن البشري و سيادة الدول ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات ، ط .1 ،2008،ص .113.
[15]- بوكرا ادريس ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ،الجزائر :دار الكتاب الحديث ،2003،ص.128.

في حين الأستاذ "لي فير " فيعرفها " بأنها صفة في الدولة تمكنها من عدم الالتزام و التقييد إلا بمحض إرادتها في حدود المبدأ الأعلى للقانون و طبقا للهدف الجماعي الذي تأسست لتحقيقه .أما الأستاذ "دابان " فيعرفها بقوله "إن الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الجماعات و الأفراد الخاصة و العامة التي تعيش أو تعمل داخلها، فهي المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد و الجماعات ، و يذهب تعريف آخر إلى أن "السيادة هي السلطة التي لا تحتاج لأي مبرر لإثبات صحة تصرفاتها.[16]

كانت هذه التعريفات الخاصة بالفقه الغربي ،أما الآن فسنعرض بعض التعريفات للفقه العربي .

يمكن ذكر تعريف الدكتور "عبد الحميد متولي" إذ يقول أن السيادة هي تلك السلطة العليا ،التي لا نجد سلطة أعلى منها ، بل ولا تجد مساويا أو منافسا لها في السلطة داخل الدولة".[17]

أما الدكتور "العناني" فيعرف السيادة بأنها سلطة الدولة العليا على إقليمها و رعاياها و استقلالها من أية سلطة أجنبية و ينتج من هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تنظيم سلطتها التشريعية و الإدارية القضائية و أيضا لها الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها في العمل على أساس من المساواة الكاملة بينها ".

و يقصد بالسيادة أيضا: أن الدولة ذات السيادة هي ذلك المجتمع السياسي ، فهي إمكانية الدولة أن تقرر ما تريده سواء في المجال الخارجي أو الداخلي ، و السيادة هي العنصر الأساسي في تكوين الدولة و العامل الحاسم في التمييز بينها و بين الكيانات الأخرى .[18]

و السيادة هي اصطلاح يطلق على السلطة التي تعلو كل السلطات في الدولة ولا تخضع لأي سلطة أخرى فتوصف الدولة بأنها سلطة ذات سيادة بمعنى تمتعها بالاستقلال التام و عدم خضوعها لأي سلطة داخلية أو خارجية.[19]

---

[16]- سعيد بو شعير ، المرجع نفسه ،ص .100.

[17]- مولود ديدان ،مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،ط .5 ،2004 ،ص.40.

[18]- بن عامر تونسي ،قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائ:ديوان المطبوعات الجامعية، ط .5 ، 2004،ص.90.

[19]- عبد الواحد ناظم ضيف، معجم القانون، القاهرة:الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1999، ص 27.

و في لغة القانون الدولي السيادة إذن تمثل ما للدولة من سلطان على الإقليم الذي تختص به بما يوجد فيه من أشخاص و أموال، و هي تثبت للدولة نتيجة ملكيتها للإقليم ذاته، بل هي المظهر الرئيس لهذه الملكية.[20]

- كخلاصة لما ذكر آنفا ، فإنه ورغم التباينات الفقهية حول تعريف السيادة إلا أن اغلب الفقهاء يعتقدون بأن السيادة حق لصيق بالدولة منذ أن عرفتها الجماعات البشرية ككيان سياسي إلى أن أصبحت مقوم أساسي من مقومات الدولة الحديثة.

و في هذا الصدد يمكننا تقديم التعريف التالي لمفهوم السيادة:(المعنى الإجرائي).

فالسيادة المطلقة أو المقدسة هي تلك الميزة التي تختص بها السلطة السياسية للدولة باعتبارها تمتلك أدوات القمع المادي المشروع للمحافظة على النظام العام الداخلي، أما خارجيا فالسيادة المطلقة تعني إبرام المعاهدات و الانضمام للمنظمات الدولية ومن هنا نستخلص أن السيادة هي تلك الخاصية التي تعلو ولا يعلى عليها يخضع لها الأفراد و الجماعات داخليا ،و هي مستقلة عن أي سلطة خارجية.

تتصف السيادة بعدة خصائص و هي:

خاصية الدوام(السيادة دائمة):

يعني هذا المصطلح أن السيادة تدوم بدوام قيام الدولة فإذا توقفت السيادة فمعنى ذلك نهاية الدولة، كما إن فناء الدولة يلازم زوال السيادة فهما متلازمان وغير منفصلان.[21]

خاصية الشمولية(سيادة شاملة):

بمعنى شمول السيادة تطبق على جميع المواطنين في الدولة ، والاستثناء الوحيد هو ما يتمتع به الممثلون الدبلوماسيون من حصانات ، فالسفارات الأجنبية تابعة للدول التي تمثلها و موظفو هذه السفارات يخضعون كذلك لسيادة دولتهم ، لكن هذا مجرد عرف جرت عليه

[20]- عبد الواحد ناظم جاسور ، موسوعة علم السياسة،عمان :دار مجدلاوي ،ط.1 ،2004،ص ص .216،215

[21]- محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985، ص.295.

الدول،حيث أن الاستثناء يعد من قبيل المجاملات الدولية و لكن يجوز للدول أن ترفض منح هذا الحق لدولة أخرى إذ شاءت بفضل سيادتها في إقليمها.[22]

خاصية الإطلاق (سيادة مطلقة):

يعني أنه لا يكون في داخل الدولة ولا خارجها سلطة أعلى من سلطتها, فللدولة سلطة على جميع المواطنين،و سلطة الدولة سلطة أصيلة لا تستمد أصلها من سلطة أخرى ،كما أن المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و القانون الدولي وغيرها من أوجه العلاقات والتعاملات الدولية لا تعارض سيادة الدولة بل لها الحرية و الاختيار في عقد الاتفاقيات و المعاهدات الدولية بالوجه الذي تراه مع احترام القانون الدولي ومختلف الأعراف و المواثيق الدولية. [23]

خاصية التجريد(سيادة مجردة):

فتعني أن السيادة مجردة عن أشخاص الحكام الذين يمارسون سلطة الدولة، لا تنتهي بتركهم السلطة أو بسقوطهم.

خاصية عدم إمكانية التنازل أو التحويل:

إذا ما كانت السيادة مطلقة ، يجب ألا يتم التنازل عنها أو نقلها إلى دولة أخرى، فالدولة ذات السيادة لا تستطيع أن تتنازل عن أي عنصر من عناصرها الجوهرية بدون تقويض نفسها, فالسيادة هي جوهر شخصية الدولة و أن نقلها يعادل الانتحار في فعله.[24]

و للسيادة مضمون ايجابي و مضمون سلبي يتحددان في ممارستها التي تنقسم بين أعمال داخلية و أخرى خارجية.

ففي النطاق الداخلي يتحدد المضمون السلبي للسيادة في أنها لا تخضع لسلطة أخرى في الداخل و في عدم تبعيتها إلى دولة أجنبية ، وامتناعها عن القيام بأي عمل يمس باستقلال الدولة ،أما المضمون الايجابي فيتجسد في تمتع الدولة بالسلطة التي تعلو على الجميع في

---

[22]- زيتون وضاح ، المرجع نفسه، ص.218.
[23]- ماجد راغب الحلو، النظم السياسية، الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر، 2007، ص.90.
[24]- محمد عبد المعز نصر ،المرجع نفسه،ص .417.

الداخل و يتحدد ذلك في وظيفتها من حيث وضع الدستور و سن القوانين و تحديد نظام الحكم و تنظيم الإدارة و غير ذلك من شؤون الدولة الداخلية .[25]

أما النطاق الخارجي فيتجلى المضمون الايجابي للسيادة في قيامها بإبرام المعاهدات و توقيع الاتفاقيات و الانضمام إلى المواثيق و الإعلانات الدولية و الوفاء بالالتزامات و التعهدات للدول الأخرى ,أما المضمون السلبي فيكون من خلال امتناعها عن القيام بأعمال تعارض مصالحها الخارجية و تهدد كينونتها واستمرارها وبقاءها.[26]

المطلب الثالث:مظاهر و أنواع السيادة

تمارس سلطة الدولة سيادتها ,كما هو مستقر في فقه القانون العام بمظهرين يكمل احدهما الآخر و يتصل الأول منهما بالشؤون الداخلية و الآخر بالشؤون الخارجية.

المظهر الداخلي :

و يعني حرية الدولة في إدارة شؤونها الداخلية من فرض سلطانها على كافة أجزاء إقليمها و الأشخاص الموجودين في داخله، و كذلك رعاياها الموجودين في خارجه .إن ذلك سيتتبع ممارسة السلطة لكافة اختصاصاتها التشريعية و التنفيذية و القضائية، فلكي تكون

[25]- عبد الغني عبد الله بسيوني ، النظم السياسية ،الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة ،2006،ص.44

[26]- العيد صالحي ،العولمة و السيادة الوطنية المستحيلة، الجزائر :دار الخلدونية ،2006. ص.45.

السلطة ذات سيادة داخلية يجب أن تمتلك وحدها القدرة على صياغة مفردات العمل التشريعي و التنفيذي و القضائي في الدولة.[27]

كما تعني سيادة الدولة الداخلية أن سلطة الدولة على سكان إقليمها سامية و شاملة ، و لا تستطيع أية سلطة أخرى أن تعلو عليها أو تنافسها في فرض إرادتها على الأفراد و الهيئات داخل حدودها ، أو في تنظيم شؤون إقليمها.[28]

المظهر الخارجي :

و يعني حرية الدولة في إدارة علاقاتها الخارجية دون الخضوع في ذلك إلى إرادة أجنبية ، فإبرام المعاهدات و تبادل التمثيل الدبلوماسي و غيرها من أشكال التداخل مع الدول الأخرى في علاقات مشتركة ،يقتضي إنجازها أن تمتلك سلطة الدولة (وحدها)اختصاص قبولها أو رفضها طبقا لمقتضيات مصلحتها و ليس شيئا غير ذلك.[29]

فإبرام المعاهدات يعد مظهرا من مظاهر السيادة ، فلقد نصت المادة السادسة(6) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 على أن "كل دولة لها أهلية إبرام المعاهدات" فالدول ذات السيادة التامة وحدها تستطيع إنجاز هذا العمل،فأهلية الدول ذات السيادة هي أهلية كاملة كقاعدة عامة ، و لا يؤثر في أهلية الدولة لإبرام المعاهدات كونها صغيرة من حيث المساحة الإقليمية أو عدد السكان فيكفي تمتعها بالسيادة ، فمثلا إمارة"موناكو و سان مورينو و أندورا" ليست لها روابط دبلوماسية مع الدول الأجنبية و مع ذلك تقوم بإبرام بعض المعاهدات الدولية و تنضم إلى بعض المنظمات الدولية و دخلت هذه الدويلات الأمم المتحدة بين عامي1990 و 1993.[30]

و من هنا وجب علينا الإشارة للدول تامة السيادة و الدول الناقصة السيادة ,فقد تتمتع الدولة بالاستقلال الكامل و تقف على قدم المساواة مع الدول الأخرى فتكون الدولة كاملة السيادة و قد تخضع الدولة لنوع من التبعية لدولة أخرى فتكون ناقصة السيادة.

الدولة تامة السيادة :

---

[27]- أحمد عادل الطائي ،القانون الدولي العام: التعريف المصادر الأشخاص،مصر :دار الثقافة ،ط .1 ،1998،ص.260.

[28]- عبد الواحد ناظم جاسور ،المرجع نفسه،ص.216.

[29]- أحمد عادل الطائي ،نفس المرجع السابق، ص.261.

[30]- أحمد اسكندري و ناصر محمد بوغزالة ،محاضرات في القانون الدولي العام،مصر :دار القجر ،ط.1 ،1998،ص.168.

هي التي تمتلك مباشرة كافة الاختصاصات التي يعترف بها القانون الدولي العام ,فهي تتصرف بحرية في شؤونها الداخلية و الخارجية دون أن تخضع لرقابة أو إشراف دول أخرى ،هي الدولة المستقلة استقلالا تاما في الداخل و الخارج ،مع الخضوع تلك الدولة للقانون الدولي العام و القيود التي يوردها ذلك القانون على حريتها في التصرف.[31]

الدول ناقصة السيادة:

هي الدول التي لا تتمتع بكافة اختصاصات الدولة الأساسية لارتباطها بدولة أخرى أو خضوعها لها ، بعبارة أخرى تكون الدولة ناقصة السيادة نتيجة تدخل دولة أو دول أجنبية في شؤونها و مباشرتها لبعض الاختصاصات ، وهذه الدول تشتمل على فئات أربع و هي: الدول التابعة ،الدول المحمية،الدول الموضوعة تحت الانتداب و الأقاليم الموضوعة تحت الوصاية.

* هناك من يفرق السيادة إلى أنواع عدة و هي كالتالي:

1 -السيادة الاسمية:

مصطلح "السيادة الاسمية" يستعمل للإشارة إلى حاكم ملكي كان في وقت من الأوقات صاحب سيادة الحقيقية،لكنه لم يعد كذلك منذ وقت طويل و يشير هذا المصطلح إلى من يخول له ممارسة السيادة سواء كان أمير أو إمبراطورا بأن سيادته اسمية فقط و لكن السيادة الحقيقية ممنوحة للدولة ذاتها فمثلا ملك انجلترا يشار إليه بأنه صاحب السيادة و لو أن سيادته اسمية فقط،فالسلطة الحقيقية قد انتقلت إلى أيد أخرى منذ زمن طويل.[32]

2 -السيادة القانونية:

صاحب السيادة القانونية هو الهيئة التشريعية العليا في الدولة, فتعني السيادة القانونية انفراد الدولة بتشريع القوانين و تعديلها و إلغائها.[33]

و تتمثل خصائص السيادة القانونية في أنها محددة و معينة قد تخول إلى شخص واحد أو هيئة من الأشخاص، هي منظمة و دقيقة و معترف بها بواسطة القانون و هي وحدها التي

---

[31] - عبد الكريم علوان ،النظم السياسية و القانون الدستوري،عمان : دار الثقافة ،2009، ص.113.

[32]- محمد عبد المعزنصر،المرجع نفسه،ص.ص.418،419.

[33]- يوسف علي الشكري ،مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية،القاهرة :ايتراك، ط .1 ،2004،ص.113.

تعلن في مصطلحات قانونية إرادة الدولة, و عصيان أوامرها يعني انتهاك القانون و من ثم العقوبة تصدر الحقوق عنها ، وهي مطلقة و عليا و غير ممكن تحديدها.[34]

3 -السيادة السياسية:

فتعني هذه الأخيرة سيادة أولئك الذين لديهم حق الانتخاب و التصويت و يتحدد حجم أعضاء هذه السيادة بمدى إطلاق و تقييد حق الانتخاب ، فيتسع حجم أصحاب السيادة إذا ما أخذت الدولة بمبدأ الاقتراع العام، و يضيق حجمهم إذا ما أخذت الدولة بمبدأ الاقتراع المقيد.[35]

4 -السيادة الشعبية:

اتخذت هذه التسمية للسيادة بعد ظهور العديد من النظريات السياسية التي تمنح السيادة العامة للدولة إلى الشعب بمعنى بقاء السلطة النهائية مع الشعب و هذا على سبيل المثال في أراء "روسو" عن السيادة الشعبية ، الشعب المصدر الأساسي للدولة وذلك وفق الإدارة العامة ، و هذا ما جعل الديمقراطية كنظام سياسي يعكس سلطة أو سيادة الأغلبية الجماهيرية.

5 -السيادة الشرعية و الواقعية :

تعتبر السيادة شيئا واقعيا و ملموسا وان كان هناك نوع من التمييز بين السلطة الشرعية و الواقعية ،فالسيادة الواقعية تمنح لصاحب السيادة القانونية وصاحب السيادة الواقعية هو صاحب السيادة الفعلية، لكن السيادة الشرعية لها السلطة في فرض القوانين فقط و غالبا ما يظهر التمييز بينهما خلال فترة الثورة أو النزاعات السياسية الحادة.[36]

6 -السيادة الشخصية و الإقليمية:

ويبنى هذا التقسيم أساسا على الأركان الثلاث للدولة(الشعب- الإقليم- السلطة) فتكون السيادة شخصية إذا ما جرى تحديدها على أساس عنصر الشعب,و تكون السيادة إقليمية إذا ما

---

[34]- محمد عبد المعز نصر، المرجع نفسه ،ص.419.

[35]- الشكري علي يوسف، المرجع نفسه ،ص.113.

[36]- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية و الاتجاهات الحديثة المعاصرة، بيروت: دار النهضة العربية، ط.1 ،2001،ص ص 323،324.

جرى تحديدها على أساس الإقليم،و السيادة بهذا المعنى تعني امتداد سلطان الدولة إلى كل من يعيش على إقليمها ولو كان حاملا لجنسية دولة أخرى.[37]

المطلب الرابع: الآثار القانونية المترتبة عن السيادة

تترتب عن السيادة آثار قانونية تتمثل فيما يلي:

1 -الشخصية الدولية الكاملة:

[37]- يوسف علي الشكري ،المرجع نفسه، ص .113.

تعتبر الشخصية الدولية من أهم خصائص الدولة ، كما تميزها عن الكيانات الأخرى ، فإذا كانت الدولة تتمتع بالشخصية الدولية ، فإن المنظمات الدولية و حركات التحرر الوطنية تتمتع هي أيضا بشخصية دولية معينة. لكن شخصية الدولة تختلف عنهما في صفتين:

الأولى: أن شخصية الدولة كاملة ، باعتبارها هي الشخص الدولي الوحيد الذي يتمتع بكافة الحقوق و الواجبات الدولية [38]،و قد لجأت المحكمة أي محكمة العدل الدولية في سبيل إعطاء رأيها الاستشاري فيما يخص المقارنة بين الدولة و المنظمة الدولية و قالت بصدد ذلك : "أن الدولة هي الشخص الاعتباري الوحيد الذي يتمتع بالشخصية الدولية الكاملة ، وبالتالي بكافة الحقوق و الواجبات المعترف بها من قبل القانون الدولي".

الثانية :أن الدولة تتمتع بالشخصية الدولية ، إذا أنها هي الكيان الدولي الوحيد الذي يتمتع بهذه الشخصية بصورة أصيلة,أي نتيجة لمواصفاتها الذاتية باعتبارها واقعا اجتماعيا و تاريخيا، وليس نتيجة لإرادة أخرى بينما

لا تتمتع الكيانات الأخرى كالمنظمات الدولية بالشخصية الاعتبارية . إلا لأن الدول التي أحدثتها أسبغت عليها تلك الشخصية صراحة أو ضمنا.[39]

ويترتب على تمتع الدولة بالشخصية القانونية الدولية أو الشخصية الاعتبارية الكاملة النتائج التالية:

إبرام المعاهدات الدولية ،القيام بصلاحيات واسعة مثل الاعتراف بالدول الأخرى و الاحتجاج الدبلوماسي و الإعلان وإصدار قوانين مثل قانون الجنسية مثلا و الانضمام إلى منظمات دولية ،قيام المسؤولية الدولية في حالة الإخلال بالتزام دولي أو مخالفة قواعد دولية،أن الأفراد الطبيعيين الذين يمثلون الدولة في مجال العلاقات يعملون و يتصرفون باسم ولحساب الدولة وهذا يعني أن الأثار المترتبة عن تصرفات هؤلاء الأفراد لا تنصرف إليهم بل تنصرف إلى الدولة باعتبارها شخصا دوليا.[40]

2- **الاستقلال في العلاقات الدولية:**

[38]- عبد الرحمن لحرش ،المجتمع الدولي: الأشخاص و التطور،الجزائر: دار العلوم ،2007، ص .36.
[39]- بن عامر تونسي ،المرجع نفسه ،ص. 94.
[40]- عبد الرحمن لحرش ، المرجع نفسه ،ص.64.

و هو عدم خضوع الدولة في علاقاتها الدولية لسيادة دولة أخرى أو سلطتها،حيث تبادل التمثيل الدبلوماسي و القنصلي مع هذه الدول، و الإستقلال هو ما يميز الدول كاملة السيادة عن الدول ناقصة السيادة مثل الدول المحمية أو الموضوعة تحت الانتداب و الوصاية فهي لا تستطيع مباشرة علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى إلا من خلال الدولة الحامية أو القائمة بالوصاية.[41]

و الاستقلال هذا يتمثل في النتائج التالية:

أ- حرية الدولة في ممارسة صلاحياتها الداخلية و الخارجية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية من طرف الدول الأخرى كإبرام المعاهدات مثلا.

ب- المساواة في السيادة بين الدول تعني المساواة أمام القانون في الحقوق و الواجبات وأمام المحاكم الدولية و في المنظمات الدولية.

و تعتبر المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة أن"منظمة الأمم المتحدة أسست على مبدأ المساواة السيادية لكل الدول الأعضاء.

ويقتضي مبدأ المساواة إذن أن ممارسة السيادة من قبل أية دولة لا تتحقق إلا من خلال احترام تلك الدولة السيدة للدول الأخرى،كذلك لا يجوز للقوى الخارجية أن تملي على الدولة السيدة كيفية الاضطلاع بمهامها الداخلية و الخارجية وقد عبر بيان الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم2625 لسنة 1970 كما يلي:

" للدول واجبات وحقوق متساوية وعضويتها متساوية في المجموعة الدولية رغم ما بينها من فوارق اقتصادية و سياسية أو غيرها.

وفي هذا الصدد يؤكد Virally Michel: أن مبدأ التدخل لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل السابع ،غير أن الإشكال مطروح هو أن المادة 7/2 تعرضت للمجال

[41]- سعيد منتصر حمودة ،القانون الدولي المعاصر ،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، ط .1، ،2008 ، ص .188.

المحفوظ للدول الذي لا يجوز التدخل فيه،ولهذا كلما قامت المنظمة بدراسة مشكل إلا واعتبرته الدولة من قضاياها الداخلية.[42]

أما بالنسبة للوضع في مجلس الأمن الدولي يختلف داخل الجمعية العامة حيث نجد بدل المساواة تفاوتا كبيرا بين أهمية أصوات الدول الخمس دائمة العضوية حيث يستطيع عضو واحد استعمال أو عدم استعمال حق النقض(الفيتو) أو تعطيل صدور قرار معين.

المطلب الخامس : مبدأ عدم التدخل و الاستثناءات الواردة عنه

[42] -Michel Virally, L'organisation mondiale. Paris :1972,P210.

يعد مبدأ عدم التدخل من المبادئ التي قامت عليها العلاقات الدولية،الذي تبنته المنظمة الأممية في ميثاقها و من خلال قرارات الجمعية العامة كذلك ، كل هذا من أجل ترسيخ هذا المبدأ و الذي بدور ه يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم السيادة باعتباره أحد النتائج المترتبة عن هذا المفهوم ، و الذي ترسخ في سلام واستفاليا عام 1648، هذا الأخير الذي نتج عنه الدول ذات السيادة و التي لها السلطة العليا في إدارة شؤونها الداخلية و الخارجية دونما أي تدخل في هذه الشؤون،إلا أن مبدأ التدخل و الذي له سياق تاريخي طويل وردت عنه بعض الاستثناءات ،لكن قبل التطرق إليها لابد من التعرض إلى مفهوم هذا المبدأ، إذ يقصد ب" عدم التدخل" (Non Ingérence/ Non Intervention) مبدأ من مبادئ القانون الدولي، ينص على أنه لا يحق لأية دولة ،أيا كانت صفتها التدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى أو في بحث أو معالجة قضايا تدخل في صلب اختصاص و سيادة دولة ثانية أو مجموعة من الدول. [43]

ومبدأ عدم التدخل لا يقتصر على تحريم اللجوء إلى الأعمال المسلحة فقط ،بل يمنع أيضا كل شكل من أشكال التدخل أو كل تهديد موجه ضد كيان الدولة أو ضد مكوناتها السياسية و الاقتصادية و الثقافية. [44]

و بناء على ما تقدم يمكننا تقديم التعريف الآتي لمبدأ عدم التدخل : بأنه حرية تصرف الدول في نظامها الداخلي ،الإقليمي و الدولي و كذا مباشرة اختصاصاتها الداخلية و الخارجية دونم ا قيود أي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية ، بما يضمن تحقيق الاستقلال في شتى المجالات و عدم المساس بسيادة الدولة و سلامتها الإقليمية .

و لهذا يتميز مبدأ عدم التدخل بمجموعة من الخصائص تتمثل في :

1/ قاعدة عرفية و اتفاقية:

فقد كان لإعلان عدم التدخل في الثورة الفرنسية من جهة و مبدأ مونرو من جهة ثانية دور في إعطاء دفعة للمبدأ بحيث أصبح قاعدة عرفية تبناها المجتمع الدولي و كقاعدة اتفاقية في العلاقات الدولية عن طريق مواثيق المنظمات الدولية و الإقليمية.

2/ قاعدة قانونية مطلقة و مجردة:

[43]- عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ،بيروت :المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ج .4 ،د س ن ،ص .32.
[44]- المرجع نفسه ،ص .33 .

يعتبر مبدأ عدم التدخل مبدأ قانونيا و مجردا، بحيث يفرض التزامات على جميع الدول بالامتناع عن التدخل ، فهو يسري على جميع الدول في علاقاتها المتبادلة دون استثناء ،لذا فهو قاعدة قانونية عامة ومجردة تستوجب احترام تطبيقها على صعيد العلاقات الدولية.[45]

3/ قاعدة آمرة ناهية :

إذ أنه من القواعد الآمرة في القانون الدولي، فهو ملزم لجميع الدول لأنه يهدف الى حماية مصلحة المجتمع الدولي ، و بما أن انتهاك المبدأ يمس هذه المصلحة و يعرض السلم الدولي للخطر فإنه يتصف بعدم المشروعية ، و لذلك يمكن القول بأنه قاعدة ناهية كأن تتفق دولتان على التدخل في شؤون دولة ثالثة يعد باطلا حسب المادة (53) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات.[46]

غير أن الواقع الدولي يؤكد أن مبدأ عدم التدخل لم يكن دائما محل احترام الدول و غالبا ما انتهك هذا المبدأ في العلاقات الدولية تارة باسم الحفاظ على الأمن الجماعي أو باسم حماية الدولة رعاياها الموجودين في أراضي دولة أخرى.[47]

- أما عن الاستثناءات الواردة عن مبدأ عدم التدخل فتلخصها فيما يلي:

1/ فى حالة الدفاع الشرعى:

فقد أكد ميثاق الأمم المتحدة في المادة (51) على حق الدفاع الشرعي الفردي أو الجماعي عن النفس و الذي يسمح بتوظيف القوة المسلحة دفاعا عن عدوان مسلح ضد إقليم دولة ،التي اتخذها مجلس الأمن و على هذا الأساس نصت المادة على ما يلي :ليس في هذ ا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول فرادى أو جماعات الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" و ذلك إلى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلام و الأمن الدوليين ،و التدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، فيما للمجلس – بمقتضى سلطته و مسؤوليته المستمرة من أحكام

[45]- عبد القوي سامح السيد، التدخل الدولي بين المشروعية و عدم المشروعية و انعكاساته على الساحة الدولية، الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة، 2012، ص. 32.33.

[46]- المرجع السابق، ص. 34.

[47]- عبد الوهاب الكيالي، المرجع نفسه، ص. 32.

هذا الميثاق- من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم و الأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.[48]

و يكون الدفاع الشرعي الجماعي، من خلال المنظمات الجهوية كمنظمة حلف الشمال الأطلسي (NATO)

2/ **في حالة المحافظة على الأمن الجماعي:**

لقد جاء الميثاق الأممي صراحة بعبارة تطبيق القمع المنصوص عليه في الفصل السابع ، و في تدابير الأمن الجماعي ،و ال تـي تتخذ عند التهديد للسلم و الأمن الدولي أو الإخلال به أو وقوع العدوان، و يعد مجلس الأمن المسؤول عن حفظ السلم و الأمن الدوليين و قمع أعمال العدوان و يشترط لذلك حصول التهديد للسلم و الأمن أو الإخلال بهما ثم إصدار تقرير بهذا الخصوص .

و لمجلس الأمن اختصاصين في ميدان حفظ السلم و الأمن الدوليين:

الأول: و يكون التدخل بصفة غير مباشرة طبق أحكام الفصل السادس تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

أما الثاني : فيكون التدخل مباشرة و ذلك عن طريق أحكام الفصل السابع لقمع كل أعمال العدوان التي تهدد السلم و الأمن و تشكل خطرا عليهما و يأتي هذا بعد استنفاذ كل الوسائل السلمية لتسوية النزاع.[49]

3/ **التـدخل الإنـساني:**

قد تشهد دولة ما حالة من الفوضى و الاضطراب، و بالتالي تفقد الدولة سيطرتها على إقليمها و في هذه الحالة لا يمكنها حماية النظام العام على إقليمها،و بالتالي لا تتمكن من

[48] - ميثاق الأمم المتحدة، من الموقع الالكتروني: www. Un .org/ar/documents/charter/ chaptor7.shtml.

[49]- سمير محمد عياد ،" تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية " ، ملتقى وطني حول القانون الدولي الإنساني ،جامعة سيدي بلعباس الجيلالي اليابس : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2007 ،ص .4.

المحافظة على حياة الرعايا الأجانب ، مما يدفع الدولة المعنية إلى التدخل لحماية رعاياها الموجودين في مناطق الاضطراب،و هذا ما يطلق عليه بالتدخل الإنساني،[50]

إذ ينظر "ماريو بيتاتي" إلى التدخل الإنساني على أنه قيام دولة بتنفيذ عمليات عسكرية مسلحة لإنقاذ مواطنيها على أرض دولة ثانية ،نتيجة خطر مؤكد و مباشر تسببت فيه سلطات الدولة الثانية أو جهات أخرى.[51]

و لممارسة هذا الحق لابد:

- أن يكون هناك تهديد مباشر لحياة الرعايا الأجانب

- أن يكون التدخل محدودا في مدته بالقدر اللازم لتحقيق الهدف من التدخل.

- أن يكون التدخل من أجل هدف إنساني مثل حماية الأشخاص المهددين من مناطق الاضطراب.

إلا أنه في بعض الأحيان قد يمثل التدخل الإنساني خطورة على سيادة الدولة التي يتم فيها التدخل[52]، خصوصا إذا كان ينطوي وراءه مصالح خفية للدولة المتدخلة.

[50]- مهنا محمد نصر ، العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة ،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2006،ص.121.

[51] -Mario Bettati ,Le droit d'ingérence :Mutation de l'ordre international .Paris : Edition Olid Jacob, 1996, P35.

[52]- مهنا محمد نصر، المرجع نفسه، ص. 121.

المبحث الثاني : دراسة في مفهومي المواطنة و الدولة الوطنية.

تعد المواطنة من القضايا القديمة المتجددة التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة و مشاريع الإصلاح و التطوير بصفة عامة ، و في هذا الإطار احتلت هذه القضية مجالا واسعا من الدراسات السياسية و الاجتماعية و التربوية ، لكن و قبل كل شيء سنتطرق أولا إلى تعريف المواطنة و كذا أهميتها ثم التطور التاريخي المواطنة وصولا للحديث عن مفهوم ومميزات الدولة الوطنية.

المطلب الأول : تعريف المواطنة

- من الصعب وضع تعريف مانع جامع ثابت للمواطنة باعتبارها مصطلحا سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا متغيرا إلا أنه يمكن إعطاء تعريفات عامة حيث يقصد بها :

أ/ المواطنة في اللغة :

المواطنة من الوطن و بحسب ابن منظور في كتابه " لسان العرب " الوطن هو المنزل الذي تقيم فيه و هو موطن الإنسان ، وطن بالمكان و أوطن ،أقام ،و المواطن هو الذي نشأ في وطن ما أو أقام فيه،

و أوطن الأرض و استوطنها: أي اتخذها و طنا .[53]

ب/اصطلاحا :

فالوطنية تعني حب الوطن في إشارة واضحة إلى مشاعر الحب و الارتباط بالوطن و ما ينجر عنها من استجابات عاطفية ، أما المواطنة" CITIZENSHIP" فهي صفة المواطن و التي تحدد حقوقه و واجباته الوطنية و تتميز المواطنة بنوع خاص من ولاء المواطن لوطنه و خدمته في أوقات السلم و الحرب و التعاون مع المواطنين الآخرين لتحقيق أهداف الجميع .

[53]- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب،بيروت :دار الصادر ،المجلد السادس، 1997،ص.451.

- و لقد عرفها " **أحمد حكمة شمس الدين"** بأنها تعني بمفهومها الواسع: الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد و الدولة التي تقيم بشكل ثابت و يحدد هذه العلاقة عادة حقوق وواجبات الفرد في الدولة .[54]

- و في قاموس علم الاجتماع يعرف " **عاطف غايث** " المواطنة بأنها: مكانة أو علاقة اجتماعية (بين فرد طبيعي و مجتمع سياسي الدولة) و من خلال هذه العلاقة يقوم الطرف الأول (المواطن)بالولاء

و يتولى الطرف الثاني الحماية و تتحدد هذه العلاقة بين الفرد و الدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة ، و يضيف أن المواطنة تشير في القانون الدولي :إلى فكرة القومية وذلك رغم أن الأخيرة أوسع في معناها من الأولى ،و بما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذين تمنحهما الدولة حقوقا معينة ،فأن المنظمات و الشركات المساهمة لها قومية لا مواطنة .[55]

- وقد عرفت موسوعة " **كولير الأمريكية** " كلمة المواطنة (CITIZENSHIP) لتقصد بها :المواطنة و مصطلح الجنسية أيضا دون تمييز ، و بأنها أكثر أشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا ،فمن يحمل جنسية الدولة يتمتع بحقوق المواطنة كاملة في الدولة الديمقراطية في حين أن المواطنة لدى الدول غير الديمقراطية تتحول فيها الجنسية إلى مجرد (تابعية) لا توفر لمن يحملها بالضرورة حقوق المواطنة السياسية .[56]

وعليه فإن المواطنة هي كلمة تدل على طبيعة العلاقة التي تربط بين الفرد و الوطن الذي يكتسب جنسيته و ما تفرضه هذه العلاقة من حقوق وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين و الأعراف و تتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع

ومن **منظور نفسي** ، فالمواطنة هي الشعور بالانتماء و الولاء للوطن و للقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية و حماية الذات من الأخطار المصيرية ،و بذلك فالمواطنة تشير إلى العلاقة مع الأرض و البلد على سواء[57]

---

[54]- حنان مراد،حنان مالكي،"أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري:مجلة العلوم الانسانية و الاجتماعية،عدد خاص للملتقى الأول حول الهوية و المجالات الاجتماعية في التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري،بسكرة:جامعة محمد خيضر،بدون تاريخ،ص، 543.

[55]- محمد عاطف غيث وآخرون،قاموس علم الاجتماع،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية ،2006،ص.56.

[56]- أماني غازي جرار، المواطنة العالمية،ط.1،عمان :دار وائل للنشر و التوزيع ،2011،ص.61.

[57]- المرجع نفسه،ص.307.

المعنى الإجرائي:

في هذا الصدد يمكن أن نعرف المواطنة بأنها: "انتماء الفرد إلى وطن معين بالمولد أو بالجنسية ضمن إطار مجتمع سياسي مؤسساتي، مما يمكنه من اكتساب حقوق ويكلفه بواجبات بموجب ذلك الانتماء،في مساواة مع الآخرين،وبما يحقق علاقة سليمة مع الدولة في إطار من الشفافية و الديمقراطية".

المطلب الثاني: أهمية المواطنة

للمواطنة أهمية بالغة ذلك لكونها ساهمت وبشكل كبير في تطور المجتمع الإنساني و الرقي بالدولة إلى المساواة و العدل و الإنصاف

والديمقراطية و الشفافية و ضمان الحقوق و الواجبات و ذلك من خلال:

أولا : أن المواطنة أرقى من أن تكون مجرد مفهوم ،و إنما هي في حقيقة الأمر مبدأ الدولة الحديثة و عمودها الفقري في النشوء و الاستمرارية ، فهي قيمة أخلاقية و اجتماعية و سياسية و سلوك و ممارسة قبل أن تكون معرفة وثقافة ،و لهذا تتجلى أهميتها في كونها تضمن حقوق الإنسان في المجتمع

والوطن والدولة ، فهي تنقل الحق الإنساني إلى حق المواطنة عبر تشريعه

وتقنينه.و تضمن استمرار المجتمع في الإطار السياسي الذي تعبر عنه و هو الدولة .[58]

ثانيا: تعترف بالتنوع و التعدد العرقي و اللغوي و الإيديولوج ي والسياسي والثقافي و الطائفي و الترفع عنه إلى علاقة بين المواطن و الدولة تصون هذا التنوع و التعدد، فالمواطنة عي إطار يستوعب الجميع ،فهو يحافظ على حقوق الأقلية و الأكثرية في نطاق مفهوم المواطنة الجامعة ، فالمواطنة عي المساواة بين المواطنين بصرف النظر عن الصبغات الدينية أو المذهبية

أوالقبلية أو العرقية أو الجنسية ،و لهذا فهي التعبير الطبيعي عن حالة التنوع والتعدد الموجودة في الوطن.

[58]- محمد بن عبد الله السهلي، "دور القانون في تكريس المواطنة"،مجلة الفكر السياسي ،ع.141، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007.ص ص.32،33.

ثالثا: تعمل على رفع الخلافات و الاختلافات الواقعة بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري ،و بالتالي تدبيرها في إطار الحوار بما يسمح من تقوية ترابط المجتمع و تعلق المواطن بوطنه و دولته،و تدفعه إلى تطوير مجتمعه عامة ووطنه خاصة و الدفاع عنه، فتفعيل حق المواطنة في المجتمع هو الآلية الناجعة للحد من الفتن و الصراعات الطائفية و العرقية والجنسية في أي مجتمع على قاعدة المساواة و عدم التمييز [59]

فالمواطنة كمبدأ و مرجعية دستورية و سياسية ،لا تلغي عملية التدافع و التنافس في الفضاء الاجتماعي ، بل تضبطها بضوابط الوطن ووحدته القائمة على احترام التنوع و ليس على نفيه ،و تسعى بالوسائل القانونية والسلمية إلى الاستفادة من هذا التنوع في تمتين قاعدة الوحدة الوطنية

و لا يكتمل مفهوم المواطنة على الصعيد الواقعي،إلا بنشوء دولة الإنسان .تلك الدولة المدنية التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه قناعات ومعتقدات و أيديولوجيات مواطنيها،كما أنها لا تمنح الأفضلية لمواطن نظرا لمعتقداته أو أصوله القومية أو العرقية ،فهي مؤسسة جامعة لكل المواطنين، و هي تمثل في نهاية المطاف مجموع إرادات المواطنين .[60]

رابعا: تحدد منظومة القيم و التمثلات و السلوك الأساس لحب الوطن والولاء له ،كما تحدد الإطار الاجتماعي المرجعي لممارسة الحقوق والواجبات و العلاقات بين الأفراد و الجماعات و الدولة . و بالتالي فهي ناظم سياسي و مجتمعي و أخلاقي و ثقافي لفضاء الوطن بتجلياته المختلفة .يعطي الثقة للمواطن للمشاركة الحية و النشطة ففي الحياة السياسة و الثقافية و الاجتماعية.

و من ثم فإن المواطنة تكتسي هذه الأهمية ليس بسبب أفضليتها على الحقوق الأخرى ،و إنما يتعدى سبب اكتسابها لتلك الأولوية أهميتها الذاتية إلى حقيقة كونها الضمانة الأكيدة لتنمية إمكانيات النضال السياسي السلمي لاستخلاص الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية التي يمكن تحقيقها من خلال تنمية و تفعيل مؤسسات المجتمع المدني و هنا تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية لتصبح المساواة بين المواطنين

[59]- حسين جمعة، "الوطن و المواطنة":مجلة الفكر السياسي،ع.25، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006، ص، 30.
[60]- المرجع السابق،ص.30.

في الحقوق و الواجبات قيمة اجتماعية و أخلاقية و ممارسة سلوكية يعبر أداؤها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي و رقي حضاري و أدراك سياسي ايجابي بناء.[61]

المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة

يرجع مصطلح المواطنة إلى أعماق التاريخ حيث ارتبط بالوجود الإنساني و استقرار الإنسان في المدينة، بعيدا عن توصيف المدينة بمواصفاتها الحالية.

و يمتد مفهوم المواطنة إلى المدن الإغريقية القديمة،إلا أنها لم تتعدى أن تكون مرادفا للغريب الذي لا ينتمي إلى نفس المدينة ،و ظل مفهوم المواطنة طوال تلك الفترة مفهوما بدائيا حتى عصر التنوير،حيث قام كل من "هوبز" و "لوك" و" روسو" و "مونتسكيو" و غيرهم من رموز عصر التنوير بطرح مفهوم آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع و الدولة أو الحكم و على لآلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون الذي يتساوى عنده الجميع .و بعدها تغير مفهوم المواطنة من أداة تمييزية ضد الآخرين تربط الناس عضويا ضمن مفهوم القوة و السلطة في الإشارة إلى أن المواطن ذو ذات مستقلة كينونة و حقوقا.

و من أجل منع استبداد الدولة و سلطانها نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة .فهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين و حقوق سياسية تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي ،و حقوق جماعية ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية و البيئية .[62]

كما يعد التعمق في الأصول اللغوية و الاصطلاحية للمواطنة في الفكر العربي و الغربي أمرا لا يقتضيه اختلاف النظم المرجعية التي استمدت منها المفاهيم فحسب ،بل يضاف إليه اختلاف حقول المعرفة التي كانت محضنا مباشرا لكل مصطلح و موجها لدلالته في الثقافتين

[61]- محمد بن عبد الله السهلي،المرجع نفسه،ص.34.
[62]- عبد الغفار مكاوي، جذور الاستبداد، عالم المعرفة، الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، 1994، ص.71.

العربية و الغربية [63] ،و من ثم تتضح أهمية تأصيل المفهوم و بحثه في إطار الدوائر الفكرية بمنطقاتها المرجعية و التي توجب على الباحث القراءة التاريخية لهذا المصطلح.

لقد اقترن مبدأ المواطنة بحركة نضال التاريخ الإنساني من أحل العدل و المساواة و الإنصاف ،و كان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مصطلحات في الأدبيات السياسية و الفكرية و التربوية ،وتصاعد النضال وأخذ شكل الحركات الاجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في بلاد الرافدين مرورا بالحضارة السومرية و الآشورية و البابلية و حضارات الصين و الهند و فارس و حضارات الفينيقيين و الكنعانيين .

و بالتالي فقد أسهمت تلك الحضارات و ما انبثق عنها من أيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية و المساواة تجاوزت إرادة الحكام فاتحة بذلك آفاقا واسعة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته و إثبات ذاته وحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات و تحديد الخيارات ،الأمر الذي فتح المجال للفكر السياسي الإغريقي و من بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهومه للمواطنة و الحكم الجمهوري "الذي كان يعني حتى قيام الثورة الأمريكية في أواخر القرن الثامن عشر ،الحكم المقيد في مقابل الحكم المطلق و ليس الحكم الجمهوري كما نفهمه اليوم.

وقد أكد الفكر السياسي الإغريقي و الروماني في بعض مراحلهما على ضرورة المنافسة من أجل تقلد المناصب العليا و أهمية إرساء أسس مناقشة السياسة العامة باعتبار ذلك شيئا مطلوبا في حد ذاته ،و قد أفرزت تلك التجارب التاريخية معاني مختلفة للمواطنة فكرا وممارسة تفاوتت قربا و بعدا من المفهوم المعاصر للموطنة حسب آراء المؤرخين.[64]

وعليه فحتى عصرنا هذا فقد تنوعت إفرازات مفهوم المواطنة بحسب التيارات الفكرية السياسية و الاجتماعية التي لا يمكن قراءتها و فهمها و دراستها بمعزل عن الظروف المحيطة بها أو بعيدا عن الزمان و المكان بكل أبعادها الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و الإيديولوجية و التربوية ،و من ثم لا يمكن التأصيل السليم لمفهوم المواطنة باعتباره نتاجا لفكر واحد مبسط و إنما باعتبار أنه نشأ ونما في ظل دوائر فكرية متعددة تنوعت نظرياتها و عقائدها بل وظروف تشكلها على المستوى المحلي و القومي و الدولي .

[63]- محمد بن عبد الله السهلي، المرجع نفسه، ص.38.
[64]- عبد الغفار مكاوي،المرجع نفسه،ص.75.

و لكون المواطنة تمثل محورا رئيسيا في النظرية و الممارسة الديمقراطية الحديثة ،لذا فإن تحديد أبعادها و كيفية ممارستها ينبع من الطريقة التي يمنح بها هذا النظام أو ذاك حقوق المواطنة للجميع و مدى وعي المواطنين و حرصهم على أداء هذه الحقوق و الواجبات.

إذن ففكرة المواطنة ذات تاريخ طويل في أوربا يبدأ من أثينا في اليونان القديمة حتى يصل إلى الثورة الفرنسية عام 1789 وما تبع ذلك من ثورات و إصلاحات عملت على تعميق و تكريس حق وفكرة المواطنة و الوطنية.[65]

أما في الفكر العربي الإسلامي ، فقد بقي المفهوم التاريخي للمواطنة تفاوتيا سواء بين الأفراد الأحرار و العبيد ، والمؤمنين و غير المؤمنين،النساء و الرجال، إضافة لإشكال العصبية المتكونة حول الخلافة .

و بهذا المعنى كان هذا المفهوم في الواقع حصيلة اجتهادات دنيوية في ثوب ديني ،و قد ارتبط في الذاكرة التاريخية بجملة حقوق و امتيازات . بعد سنوات كادت الكلمة فيها تنقرض من الأدبيات الأوربية ،بدأت عملية إعادة التفاعل مع التراثين اليوناني و الروماني في إيطاليا مع "مكيافلي "(1527/1469) ،و في إنجلترا مع"جيمس هارينغتون و جون ميلتون" في منتصف القرن السابع عشر ، و أما في القرن الثامن عشر شكلت المواطنة موضوع نقاش قي غاية الثراء في فرنسا [66] ،إذ يمكن القول بوجود اتجاه عام عند العديد من المفكرين و السياسيين إلى عدم اعتبار المواطنة حقا طبيعيا،و لكن في نفس الوقت عدم اعتبارها ضد الطبيعة .فيما يختصره البعض طبيعة ثانية ،و مع الثورة الفرنسية طبع المفهوم شحنة مثالية أساسية تنطلق من اعتبار حامل الحقوق المدنية و السياسية العنصر الأساسي المكون للأمة حيث ارنبط المفهوم بالجمهورية باعتبار أن الهوية الجماعية التي تتشكل من مجموع المواطنين وحدها تملك السيادة الداخل الدولة.و لم يميز إعلان حقوق الإنسان و المواطن بين الإنسان و المواطن ،و لكن الفكر السائد في 1789 استمر يصنف التصويت وظيفة أكثر منه حقا،و في سنة 1793 تم إقرار فكرة أن المواطن هو كل رجل بلغ 21سنة و هو بالضرورة ناخب أي التأكيد على المواطنة كفعل أكثر منها صفة ،الأمر الذي أصل لفارق جوهري بين الكتابات

[65]- محمد النعماني،المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية (1990-2007):الأبعاد الدستورية والقانونية و العملية،من الموقع الإلكتروني:http//www/ahewar/org /debat /show.art .asp ?aid=102886ص.110.

[6666]- سامح فوزي، المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007، ص.122.

الأنجلوساكسونية حيث تتوافق المواطنة مع الجنسية إلى حد كبير، و الكتابات الفرانكفونية التي تؤكد على ارتباط المواطنة بالمشاركة الفعلية في الحياة العامة و مشكلات المجتمع .

كما حدد "إمانويل كانط" سنة 1793 المواطنة بامتلاك الحقوق المدنية التي يمتلكها فقط سيد القرار و غير التابع اقتصاديا فهو الذي يمكن اعتباره مواطنا حرا و يستثنى من هذه القاعدة النساء و الأطفال و قد كان "كوندورسيه" من قلائل الفلاسفة السياسيين الذين تبنوا حق المرأة في المواطنة الكاملة ،إلا أنه جبن عن طرح ذلك في المعارك السياسية التي خاضها ،في حين أصدرت "أولمب دوغوج" – إعلان حقوق المرأة و المواطنة- قي 1791 الذي يؤكد على حق المرأة الكامل في المواطنة ،لكن دفعت ثمن مواقفها أمام المقصلة في 3 نوفمبر 1793 . أما عند "كارل ماركس" فالمواطن هو الموضوع المجرد غير الواقعي في تاريخ غير طبيعي .[67]

و من هنا فإنه كلما تعمق المرء في دراسة التجربتين الفرنسية و الأمريكية ،كلما شارك "جاك زيلبربرج قولته: الممر من الحقيقة إلى النسبية يؤدي بنا في نظم المعرفة الحرة و العقلانية إلى مبدأ الشك الذي يستوجب باسم الحكمة البناء الاجتماعي لحقل المواطنة ،إن كانت المواطنة بالنسبة الإنسان الممارس هي مساعدة دولة القانون و الديمقراطية التعددية و نقطة ارتكاز في انتظام الحقل الوطني ،فهي بالنسبة للباحث مصطلح تعسفي،متفرد،مثالي النمط ،يهدف تحديدا إلى وضع ديكور لطيف لمشاريع سياسية مختلفة و لأنظمة سياسية متعددة. [68]

[67]- محمد بن عبد الله السهلي،مرجع سابق،ص.45.
[68]- أماني غازي جرار، المواطنة العالمية،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،2011،ص.82.

المطلب الرابع: مفهوم و مميزات الدولة الوطنية.

إن الحديث عن موضوع الدولة الوطنية أو القومية لا يتضمن بالضرورة معنى دولة لقوم أو عرق واحد ، باستثناء " **إيسلاندا** " التي تعد المثال العرقي الوحيد في العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد في دولة واحدة [69]،إذ أن جميع دول تضم مزيج من الأعراق و الإثنيات و الثقافات و الأديان ،و لهذا فإن هناك عامل مهم يجعل من دول العالم دولا قومية أو وطنية " **هو غياب عامل النقاء الثقافي** " أو ما يسمى **عامل التجانس الثقافي** الذي يدفع الدول إلى تبني مشروع(**الوطني/المحلي**).

فالدولة – الوطن بنيت على مبدأ كون مواطنيها هم أعضاء لوطن معين و يعيشون ضمن حدود جغرافية محددة ومعترف بها.[70]

أما من حيث المنظومة المفاهيمية للدولة الوطنية أو القومية **State"Nation** "فيقصد بها حسب تعريف " **نيلسون** " هي تلك التي تقل نسبة سكانها الذين ينتمون إلى أصول عرقية واحدة عن 60 بالمائة من مجموع السكان ،و بهذا الحد يتأهل 108 فقط من مجموع 164 دولة (إحصائيات 1985) لهذا الشرط ، و يحدد **نيلسون** 58 دولة فقط لا تكتمل لها مصوغات القومية حيث لا توجد فيها جماعة عرقية واحدة تمثل 60 بالمائة من مجموع السكان.

في حين يؤكد **د/ غسان حمزة** أن الدولة الوطنية تمثل المحور الأساسي لشرعية الدولة الوطن وقوتها ،ذلك أن الحكومات تسعى جاهدة من أجل تشكيل أوطان ضمن حدودها السياسية من التركيز على التربية و التعليم و الخدمة العسكرية و تعزيز اللغات الوطنية ، [71]و هذا ما يقع ضمن رموز و خصائص الدولة الوطنية باعتبار الوطن جماعة من الأفراد و

---

[69]- سمير أمين وآخرون،العولمة و النظام العالمي الجديد،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،2004،ص.112.

[70]- غسان منير حمزة السنو،علي أحمد اطراح،العولمة و الدولة الوطن والمجتمع العالمي:دراسات في التنمية والمجتمع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية،بيروت:دار النهضة العربية،2002،ص.19.

[71]- سمير أمين وآخرون،المرجع نفسه،ص.112.

المؤسسات ذات عواطف و آمال و أهداف مشتركة ،و يملكون حسا وطنيا و هوية وطنية قائمة على أساس اللغة المشتركة و الثقافة.[72]

كما يمكن تحديد ثلاثة أنماط رئيسية للدولة الوطنية أو القومية و هي:

" نمط وسيط – نمط ثنائي القومية - نمط متعدد القوميات "

أما النمط الوسيط فتشكل به جماعة عرقية واحدة مابين **40 بالمائة و 60بالمائة** من مجموع السكان و يصنف تبعا لذلك **18**دولة منها الفلبين و السودان و الإتحاد السوفياتي سابقا.

بينما **النمط الثنائي القومية** فينحصر في وجود جماعتين عرقيتين تؤلفان معا أكثر من **65 بالمائة** من مجموع السكان ،و يبلغ عدد هذه الدول هذه الدول **21** دولة من بينها **بلجيكا وبيرو .**

في حين يتضمن النمط المتعدد القوميات حالة من التشرذم العرقي مثل **الهند و ماليزيا و نيجيريا** ،و تأسيسا على هذه التصنيفات فإنه يمكن تقسيم العالم إلى شريحتين أو صنفين :

- الصنف الأول : يشمل دولا ذات جماعة عرقية واحدة سائدة تمثل **95 بالمائة** من السكان أو الدول القومية المثالية ، ويحصر **23** دولة من هذا الصنف منها **ايسلاندا و اليابان ،** إضافة إلى غياب الحد المثالي في بعضها الآخر مثل : **بريطانيا و الولايات المتحدة الأمريكية و نيكاراغوا و سريلانكا و زيمبابوي.**

الصنف الثاني : و الذي تتوزع فيه الجماعات العرقية الواحدة على أراضي عدة دول مثل الأمة العربية التي تضم أكثر من عشرين دولة عربية ذات أعراق متعددة ،و تعتبر تبعا لذلك من الأمم المقسمة و تشبه في ذلك **الكوريتين "الشمالية و الجنوبية"**[73]

كما يرى أستاذ العلاقات الدولية الباحث " **سعيد الصديقي"** أن هناك نقطة اختلاف في طريقة تشكل الدولة الوطنية بحيث أن :

[72]- المصدر نفسه،ص ص،112-113.
[73]- سمير أمين وآخرون،المرجع نفسه،ص.113.

1- الدول القومية التي تأسست على عملية " **بناء الدولة / الأمة** " **Nation State Building** مثال ذلك **ألمانيا** ،حيث يتأسس هذا المفهوم على العناصر القومية المستمرة كاللغة و الثقافة و الهوية الوطنية **Identity National.**

2- الدول القومية المدنية القائمة على أساس بناء **الأمة – الدولة** **Nation State Building** وهو النموذج الفرنسي من حيث كون الدولة هي من يؤسس الأمة و يقوم هذا النموذج على عامل الشعور المشترك.

و من هنا يمكن أن نستنتج من خلال خصائص و أركان الدولة القومية أو الوطنية أن الدولة تعني "المجتمع الإنساني المنظم من خلال جملة أركان و ثوابت تكوينية رئيسية لا يمكن للدولة الوطنية أن توجد بدونها و هي :

عنصر التجمع البشري، السلطة السياسية،عنصر الإقليم و عنصر السيادة الذي لازم الدولة الوطنية و أصبح لصيقا بها منذ القرن السادس عشر أوربا ،إضافة إلى خاصية **التجانس القومي.**[74]

و من هنا فالتجانس القومي و التنظيم القانوني للسلطة و صفة السيادة من الصفات الكيفية أو القيمية للدولة ، غير أن الدولة الوطنية لا تعني الوحدة القومية التي تستهدفها فلسفة القومية التي ظهرت في القرن التاسع عشر في أوربا، و بالتالي المقصود بها تلك التي تحقق لشعبها التجانس بصرف النظر عن طبيعة العوامل المهيأة لهذا التجانس

وقد يشمل هذه العوامل منها وحدة اللغة أو وحدة الأصل ،أو حتى مجرد وحدة المصالح المشتركة ، كما أن الدولة لا تنفصل عن فكرة الإقليم باعتباره عنصرا مهما من عناصرها، فهو يشكل إطارا جغرافيا لاختصاص السلطة السياسية في الدولة ،و إطارا لسيادتها ،كون قرارات سلطة الدولة و قوانينها تقف في سريانها من حيث المبدأ عند حدود إقليمها " **مبدأ إقليم القوانين** " و هو أحد عوامل قوة الدولة الوطنية الاقتصادية و السياسية ،و ذلك من حيث إعمال الموارد و الأهمية الإستراتيجية في المجال الدولي.

[74]- محمد طه بدوي،ليلى أمين مرسي،مدخل إلى العلوم السياسية،الإسكندرية:منشأة المعارف،2001،ص.27.

كما أن عنصر السلطة السياسية الناظمة الخاضع للقانون و هي خاصية ترتبط في كيانها العضوي بتشكيل الهيئة الحاكمة القائمة عليها ،و كيانها الوظيفي بتحديد و وظائفها و طريقة أدائها لهذه الوظائف و بنظام مسبق هو نظام الشرعية من أجل تكريس نظام سيادة القانون.[75]

و من الخصائص الرئيسية للدولة الوطنية باعتبارها شخصا اعتباريا عنصر أو خاصية السيادة " **La Souveraineté** "، و التي يثار حولها الجدل الكثير خاصة في المرحلة الأخيرة ،مرحلة ما بعد الحرب الباردة نظرا للتحولات العميقة في النظام الدولي و السياسة العلمية ككل، و أصبح يفرض أشكالا جديدة لأدوار الدول الوطنية و سياساتها و توجهاتها و أنماط سياساتها الخارجية .

خـلاصــة الفصل الأول:

ومما سبق يمكن القول أن مفهومي السيادة و المواطنة يكونان ثنائيا مترابطا في مجال الجدل العالمي الراهن،وأنه قد أثر كل منهما في الآخر،ولم تعد العلاقة القديمة التي تربط مفهوم المواطنة بالدولة كما هي،في ظل تراجع دور الدولة القطرية في عصر العولمة ،وخضوع كل مفردات الحياة اليومية لنظام أعلى متجاوزا للحدود الجغرافية والسياسية.

وعليه أصبح المفهوم التقليدي للسيادة باعتبارها الميزة الأساسية للدولة و ملازمتها جزءا من الماضي ،وأصبحت المواطنة القديمة غير فعالة ولا مناسبة،بل إننا نواجه اليوم قيام نوع جديد من المواطنة في مواجهة كل من المواطنة الإغريقية و المواطنة الحديثة وهذا النوع الجديد هو ما أصبح يطلق عليه الآن "بالمواطنة العالمية".

وهذا ما سنحاول التطرق له في الفصل الثاني بالتفصيل من خلال الحديث عن انعكاسات المفهوم الجديد للمواطنة على السيادة الوطنية للدولة.

[75]- المرجع نفسه،ص ص،27-28.

الفـــصـــل الثـــانـــي:

تأثير المواطنة العالمية على السيادة الوطنية .

لقد دفعت العولمة ومنذ ظهورها إلى تغيير ملامح العالم بصورة جذرية ، الأمر الذي دفع الفكر السياسي إلى تناول نوع جديد من المواطنة يتناسب مع الطروف الجديدة اليوم،فالمواطنة التقليدية كانت تقوم على قواعد تفترض قوة الدولة القومية و سيادتها المطلقة على أراضيها و مواطنيها ،و هوما أصبح أمرا غير موجود الآن ،لهذا كانت المواطنة العالمية هي الفكرة الجديدة أو الصورة الحديثة لمواطنة القرن الحادي والعشرين،فقد اتسع مجال الحديث مؤخرا عن المواطنة العالمية في كتب الفكرالسياسي و الإجتماعي و كتب التربية و البيئة ، و أصبح مفهوم المواطنة العالمية هو المفهوم الأكثر رواجا بين

الباحثين في نظرية المواطنة ،إذ قلما يخلو أحد المؤلفات عن المواطنة من فصل أو أكثر يناقش المفهوم الجديد و تداعياته،وعليه سنحاول في هذا الفصل التعرف على حقيقة المواطنة العالمية و أثرها على السيادة الوطنية،وذلك من خلال مبحثين.

المبحث الأول: المواطنة العالمية.

يعتبر مفهوم المواطنة العالمية من المفاهيم الجديدة التي تحتل بؤرة التحليل في العلوم الاجتماعية و السياسية بسبب تحدياته جديدة وآفاقه الواعدة رغم أن هذا المفهوم في حد ذاته ما زال لايلبي كل حاجيات الدراسة النظرية بشكل كاف في إنتظار تعريف أوسع وأكثر شرعية له.

كما أن أصول المواطنة العالمية صعبة التعقب فمعناها خاص للغاية وجذورها معقدة ومتنوعة.

و بناء على هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم المواطنة العالمية و أبعادها، وعلاقتها بالدولة القومية، ثم مستقبلها فتقييمها.

المطلب الأول: مفهوم المواطنة العالمية و أبعادها.

لم يكن مفهوم المواطنة ليوضع يوماعلى المحك ، إلا حين برزت العولمة واتسع فضاءها،و الواقع أن ظاهرة العولمة لم تستهدف المواطنة بقدر ما استهدفت مبادئها الكبرى من خلال المؤسسات التي انبنت عليها المواطنة ،مما دفع إلى اعادة النظر في مفهومها و محاولة إعادة صياغتها من أدنى المستويات المحلية إلى أعلى المستويات الكونية [76]،فقد أصبحت العولمة بكل تجلياتها و آثارها السياسية و الاقتصادية و الثقافية وراء المحاولات النظرية و العملية لإعادة النظر في مفهوم المواطنة و توجيه الإنتقادات للمفهوم القديم للمواطنة الذي كان يركز أساسا على كيفية إدماج الأفراد كمواطنين ضمن إطار الدولة الحديثة ،فإن مفهوم المواطنة في عصر العولمة ينصب على معالجة عجز الدولة الحديثة عن بناء المواطنة و الحفاظ عليها بسبب عدم قدرتها على دمج الأفراد و تحقيق المساواة و العدل بين الجميع [77]

و كذا بروز ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة لتزايد الهجرة العالمية و انتقال العمالة من قطر لآخر بل و من قارة إلى أخرى ،و تعرض دعائم الدولة القومية للإهتزاز بسبب تنامي حدة النزاعات العرقية ،و المطالبات المتزايدة بالإعتراف بالحقوق الثقافية و كذلك ظهور التكتلات السياسية الإقليمية الكبيرة كالإتحاد الأوربي و التي أتاحت فرصا للإنتماء إلى كيانات و جماعات سياسية أكبر ،و لهذا أصبحت للمواطنة أبعاد متعددة و دلالات جديدة شجعت على بروز ها التغيرات العالمية الكبرى في العقود الأخيرة ،وعليه فهناك إتفاق عالمي على أن هناك حقوقا إنسانية عالمية ينبغي تطبيقها بغض النظرعن تنوع المجتمعات و اختلاف الثقافات ،

و يمكن االقول أن عملية تأسيس الحقوق عملية تاريخية مستمرة امتدت على ثلاث أجيال: **حقوق الجيل الأول** التي كانت سياسية أساسا ،و **حقوق الجيل الثاني** و التي هي اقتصادية و اجتماعية ،و **حقوق**

---

[76]- إسماعيل كرازدي "العولمة و الحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية "،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية منشورة ،جامعة الحاج لخضر- باتنة:كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012،ص .245.

[77]- ياسين السيد،"العولمة والمواطنة"،في التقريرالإستراتيجي العربي،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام، 2003-2004.من الموقع: http///acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM(2015/05/24).

الجيل الثالث و الرابع العابرة للقوميات التي هي نتاج وعي كوني تبرز فيها أساسا حماية البيئة والحق في السلام ،و الحق في التنمية.[78]

ففي سياق عالمي يتسم بالتعقيد الشديد و العمليات المتناقضة في مجال التغيير السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي بدأت الشعوب في عقد تحالفات عابرة للقوميات من خلال المؤسسات الدولية و مؤسسات المجتمع المدني العالمية لصياغة حقوق جديدة في إطار فضاءات تتجاوز الحدود الضيقة للدول وتناضل لحماية روح التضامن أو لخلقها من خلال تنمية المؤسسات التي من شأنها أن توفر لهم الحماية الإجتماعية .

ولهذا تقدم **أماني جرار**تعريفا للمواطنة العالمية بأنها :" قيم و سلوك وهي تربية و آداب و أخلاق و تكوين وذوق حضاري و تراث مرتبط بقيم و ثوابت المجتمع وفلسفته في الحياة،فهي تتضمن حب الوطن- العالمي- و التعلق به ،فالفرد مدني بطبعه يميل إلى غيره اجتماعيا و هو ابن المجتمع العالمي ككل ،فالمواطنة بهذا المعنى تتضمن التزامات أخلاقية و اجتماعية تجاه المجتمع العالمي و الأمة "[79]

و انطلاق من هذا التعريف ترى "أماني جرار"أن المواطنة بمفهومها العالمي لا تمسح أو تلغي المواطنة بمفهومها القومي فبدون تلك الأخيرة لا وجود للمواطنة بمفهومها العالمي فكلاهما تعاضد الآخر،إلا أن المواطنة العالمية يجب أن تسعى لتضم و تحوي مبادئ المواطنة الأخلاقية .[80]

كما و يرى العديد من االباحثين أن مفهوم المواطنة العالمية من المفاهيم التي راجت جنب إلى جنب مع العولمة السياسية و غذتها دعاوى و تحركات الكوسموبوليتانيين الجددوذلك بطرحها كبديل مستقبلي للمواطنات الدولتية من خلال نشر قيم متجانسة و منمطة لحقوق الإنسان و مؤسسات منمذجة متوافقة وطروحات الديمقراطية و اقتصاد السوق الحر و الحكم الراشد .[81]

و يهدف هذا المنظور المعرفي ليس فقط لتحوير دور الدولة أو منطقها الوظيفي و لكن بالأساس لبناء كيان كوني على أنقاض الدول باسم إنسانية الإنسان و المصدر الإنساني للمواطنة لا المصدر الدولي.فالمواطنة العالمية هي في الحقيقة تحدي حقيقي لنموذج الدولة الأمة ،و في هذا النطاق من المهم جدا القول بل الإعتراف أن الحداثة قد أثرت نسبيا على مفهوم المواطنة، لكن تأثيرها كان أكبر على نسق الدولة الوطنية .

---

[78]- اسماعيل كرازدي،المرجع نفسه،ص.246.
[79]- أماني جرار غازي ،المواطنة العالمية ،عمان :دار وائل للنشر و التوزيع،ط1 ،2011،ص.45.
[80]- المرجع السابق،ص.308.
[4]- اسماعيل كرزادي،المرجع نفسه،ص.251.

و للمواطنة العالمية أوجه عديدة و أفكار كثيرة ،لكنها تدور في الغالب حول الفرد الذي يتحرك في أطرمعينة و يحتاج إلى هيكل سياسي شامل ينقله من الأنساق التقليدية إلى البيئات الحديثة و حسب دعاة هذا الطرح يمكن الوصول للمواطنة العالمية عن طريق العمليات التالية :

1- نشر قيم معولمة لحقوق الإنسان و الديمقراطية و المبادرة الإقتصادية الحرة.

2- تطوير التجانس القيمي العالمي بتطوير شبكات المجتمع المدني العالمي عبركل العالم مع جعل الهموم المحلية كونية و القيم العالمية محلية.

3- تحويل المؤسسات الدولية –الأمم المتحدة ووكالاتها الخاصة –إلى آليات الحكم العالمي مع تمكينها من فرض الخيارات العالمية على الدولة.

4- اعادة النظر في فلسفة السيادة وجعلها شكلية و رمزية وليست عائقا على عمليات العولمة السياسية أو مبررا لعدم التدخل في الشؤون الداخلية الخاصة بالدولة باسم الديمقراطية و حقوق الإنسان.[82]

أن المواطنة العالمية بهذا المنحى لن تكون مجرد إحساس انساني،أو قيمة طوباوية،ولكن يعتقد الدعاة لها أنها سوف تكون تجربة إنسانية مستقبلية ،بخلق عالم مابعد الدولة يتميز بالتعقيد على المستوى التنظيمي بين الحكم المحلي المجزأ(الجهات) ،و الحكم العالمي المعقد(الحكومة العالمية) في حين يلعب المجتمع المدني العالمي دورا فعالا ووسيطا بين الموطن المحلي – العالمي و الحكومة المحلية لخلق شفافية المشاركة المباشرة من خلال هذا الضمير العالمي .

- **أبعاد المواطنة العالمية :**

إن من أهم أبعاد المواطنة العالمية هي المساواة بين االمواطنين من خلال احترام الإختلاف و التنوع الثقافي فيما بينهم ،و كذا ترجيح الخير العام و بالتالي تفرض على المواطن العالمي فهم المسائل الجديدة ،كالعضوية السياسية ،و المسؤولية العالمية نحو المستقبل ،والمواطنة الكونية تحترم حقوق الإنسان ،فلم تعد المواطنة حزمة الحقوق و الواجبات ،بل أصبح لها أبعاد أشمل حيث تتجه مسؤولية المواطن أبعد من ارتباطه ببلد ما، لتتسع وتشمل ارتباطه بالعالم متجاوزة بذلك الدولة و الوطن و الحدود .

و المواطنة العالمية تتخذ أبعادا براجماتية تتجاوز الحقوق الإجتماعية و السياسية من خلال ممارسة الديمقراطية في ظل تحديات العصر و تطلعات المواطن العالمي البراجماتي الجديد ،فهي تتعدى نمط الإنتماء السياسي للدول ،لتشكل نمط غير تقليدي عالمي متحول نحو الإنتماء للطبيعة و العالم كله،وهذا ما يعزز مايسمى بالعولمة و النظام العالمي الجديد و تبادل الإعتمادية بين الحكومات و السلطة فوق القطرية السياسية و الاقتصادية للمنظمات .

كما وتعد الأخلاق التي يؤكد على أهميتها عالم الإجتماع "دوركهايم" تشكل البعد الأهم في مفهوم المواطنة بالمستوى الشمولي المطلق ،فالمواطنة ترتكز على مفهوم الإنتماء و كذلك الحقوق و الواجبات

[82]- اسماعيل كرازدي ،نفس المرجع،ص.252.

و العضوية في مجتمع ماعلى المستوى السياسي ،و الذي قد يكون دوليا بالمعنى العالمي ،وكذلك درجة المشاركة الفاعلة للمواطن ،فهذه جميعا تشكل أبعاد المواطنة العالمية و التي تنبني بداية على الهوية السياسية و الوعي السياسي و الممارسة العقلانية على المستوى الأخلاق السياسي .[83]

ففي الوقت الذي تكون فيه المواطنة مرتبطة بالإنتماء لرقعة محددة من العالم "وطن صغير"،فإن المواطنة العالمية تتعدى الرقعة الصغيرة لتشمل العالم أجمع بعيدا عن حصر ذلك بجغرافية الأرض ،ليحل محلها ثقافة الشعوب و المواطنين العالميين المنتمين للأرض والعالم أجمع ،فينتقل المواطن من علاقته بالقومية السياسية و المجتمع السياسي إلى علاقته بالأرض و الإنسان و هذا ما يسمى حديثا بإعادة التصور السياسي للمواطنة المتحولة في أبعادها من الوطنية إلى العالمية و الإنتقال من المجتمع المدني إلى المجتمع العالمي للمواطن العالمي .

فقد أثبتت الحداثة و فكر ما بعد الحداثة إمكانية الإنتقال من المواطنة المرتبطة بالأوطان و الدول نحو المواطنة المرتبطة بالعالم و يمكن اعتبار المواطنة العالمية في ظل الحداثة بالمعنى المجرد "علاقة تجمع المواطن بالعالم في كافة الجوانب السياسية والإجتماعية ،الثقافية ،البيئية و الإخلاقية".[84]

وعليه فإن للمواطنة بمفهومها القومي قيمتها ،و بمفهومها العالمي أيضا لها قيم خاصة بها ،فالمواطنة القومية لها قيمها مثل :الولاء،حب الوطن،خدمة الوطن بإخلاص،التعاون و المشاركة في الأمور العامة بين المواطنين، أما المواطنة العالمية فهي تتطلب السلام و التسامح الإنساني ،و احترام ثقافات الآخرين و تقديرها و التعايش مع كل الناس واعتماد الديمقراطية كنظام عالمي ،كذلك التعاون مع الهيئات والنظم والجماعات و الأفراد في كل مجال حيوي كالغذاء و الأمن و التعليم و العمل و الصحة.[85]

المطلب الثاني : تـطـور المـواطـنة العـالـمية .

[83]- أماني جرار غازي، المرجع نفسه، ص.ص.45،46.
[84]- المرجع السابق،ص.46.
[85]- المرجع السابق،ص.308.

الحقيقة أن هذا النزوع إلى العالمية ليس حديث العهد ،بل هو متأصل في التاريخ ، و الملاحظ أن للعالمية تقسيمات متعددة ،فقد تكون العالمية مفتوحة لا تخضع لأي قيد ،وقد تكون ضيقة النطاق أومقيدة ومن ثم تخضع لشروط وأوضاع معينة قد تكون دينية وقد تكون أيديولوجية و هكذا.[86]

ولهذا فإن أول من يرجع لهم الفضل في ظهورمفهوم المواطنة العالمية هم "الرواقيين"[87]،حيث كانوا أول من تكلم عن ربط العالم برباط الإنسانية ،بحيث يكون كل إنسان مواطنا في العالم ،وقد كانت معظم كتاباتهم تذخر بذلك ،ومنها ماكتب على لسان الفيلسوف الرواقي "إيبكتيتوس":إنك مواطن عالمي و جزء من العالم،فالفرد يكتسب أهميته بانتمائه للعالم و لباقي سكان العالم"،و قد شدد معظم الفلاسفة الرواقيين على فكرة المواطنة العالمية تلك،وذلك تحت مبدأالمساواة و الأخوة بين البشر ،فنحن ندين للرواقية تطويرهم لمفهوم المواطنة العالمية ،ولو أنها لم تتجاوز المعنى المجازي،ولم تتضمن إنشاء دولة عالمية بأي صورة منظمة،و لذلك فقد بقيت المواطنة العالمية و لزمن طويل مجرد فكرة كامنة في العقل الفلسفي الغربي حتى عادت للظهور مرة أخرى في القرن الثامن عشر على يد حركة التنوير.

و لعل من الأمور التي ساعدت على عودة ظهور مفهوم المواطنة العالمية تلك الحروب الكثيرة التي عاشتها أوربا في القرنيين السادس عشر و السابع عشر مما حفز العقل الفلسفي على العودة للتفكير في احداث السلام الإجتماعي باعتبار العالم كله وطنا واحدا و الكل فيه مواطنيين،وهي الفكرة التي قدمها بشكل مميز الفيلسوف الألماني"إيمانويل كانط"في مشروعه للسلام الدائم الذي كان يحمّل فيه المسؤولية لجميع الدول من أجل تحقيق السلام العالمي،غير أن هذه الفكرة لم تنجح بسبب بروز فكرة أقوى منها وهي فكرة القوميةNationalisme*[88]، فالدفعة التي تحصل عليها مفهوم المواطنة العالمية من جانب حركة التنوير كانت ضعيفة بالمقارنة مع القوة الأيديولوجية لفكرة القومية التي طمست بشكل شبه كامل فكرة العالمية تلك طوال قرن ونصف - إن لم يكن قرنيين من الزمان.[89]

ففكرة المواطنة العالمية أنذاك (الذي كان يعكسه الإعتقاد التنويري) و إن كانت مختلفة نوع ما عن مفهوم االمواطنة العالمية اليوم،إذ كانت مجرد رؤية شبه مثالية عن عالم واحد ذي قيم خلقية مشتركة

---

[86]- دياب قايد،المواطنة و العولمة:تسائل الزمن الصعب،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،ط1،القاهرة،2007،ص.210.

[87]-

[88]- القومية "Nationalisme" تعني الشعور بالإنتماء لجماعات بعينها والتي ترتبط بقواعد الرموز و الإعتقاد بإقيلم معين الحدود،ويمتلكون ماض مشترك ويرسمون المستقبل ويؤمنون بأحقية حكم أنفسهم بأنفسهم بعيدا عن التبعية والإنصياع.

[89]- مهران حمدي،المواطنة و المواطن في الفكر السياسي:دراسة تحليلية نقدية،الإسكندرية :دارالوفاء لدنيا الطباعة و النشر،ط.1 ،2012،ص.ص،452.455.

يتحرك فيه المواطن العالمي بحرية،أي أن مواطنته العالمية تسبق مواطنته القومية ،وهي الفكرة التي عبر عنها الفيلسوف"توماس بين"خير تعبير بقوله"إن وطني هو العالم،و ديني هو فعل الخير" [90]

إن المواطنة العالمية كانت ترفض تقديم إنتماء الفرد لبلد معين على إنتمائه إلى إنسانيته و العالم بأسره،وبذلك تصبح فكرة المواطنة العالمية هي النقيض لفكرة القومية التي تدافع عن الإختلاف بين الأمم و ترفض الخلط بين الثقافات ،و الحقيقة التاريخية تقول إن الدول ورجال السياسة العملية قد تبنوا مفهوم القومية بينما تحمس لفكرة المواطنة العالمية مجموعة من المثقفين و رجال السياسة النظرية.

أما عن مفهوم المواطنة العالمية في الفكر الإسلامي فقد قام نخبة من المفكرين الإسلاميين بتطوير العديد من الأفكار المماثلة ومن ضمنهم"فهمي هويدي"في كتابه"مواطنون لا ذميون"حيث حاولوا إعادة إحتواء المطالب الحديثة للمواطنة،وفي كتاب آخر بعنوان"الإسلام و الدولة الحديثة"يدعو عبد الوهاب الأفندي إلى ضرورة التعايش بين الأديان و الحضارات في ظل التعددية الثقافية ،فيقول:"التعددية ضرورية لاستعاب غير المسلمين في المجتمع الإسلامي بدون تذويب هوية هذا المجتمع أوتحويل غير المسلمين إلى مواطنين من الدرجة الثانية" [91]

وقد ظل مفهوم المواطنة العالمية في صيغته شبه المثالية التي كان عليها مند القرن الثامن عشر حتى حدث التحول الأهم وهو ظهور العولمة التي حاولت أن تتخطى ارتباط المواطنة بالدولة القومية وأن ترتفع بها إلى حيز أوسع ،فأثار المفهوم الجديد جدلا كبيرا حيث أصبح مفهوما يعبر عن التعايش مع كل صور الإختلافات و التنوع الديني و الثقافي و الفكري و السياسي،و من هنا رأى أنصار المواطنة العالمية أن المدخل إلى تلك الفكرة في العصر الراهن هي حقوق الإنسان[92] كبديل لحقوق المواطنة التقليدية،فبعد أن كان ما يربط الناس بعضهم ببعض في الفكر القديم هو انسانيتهم،تصبح حقوق الإنسان هي المبادئ التي يجب الإحتكام إليها عند وضع قانون لكل العالم،وهو الأمر الذي يفرض على المواطن العالمي أن يكون ملما ومتعاطفا ومشاركا فيما يحدث حوله في كل بقاع الأرض،وهو يربط تحركاته ونشاطاته بمسألة الضمير الإنساني أكثر من كونها إلتزامات حقيقية يفرضها عليه وضعه كمواطن ملتزم،ومادعم ذلك إنتشار الجمعيات و المنظمات غير الحكومية التي ترفع شعارات المواطنة العالمية وتدافع عن حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من الكوارث السياسية و الطبيعية في كل أنحاء العالم

---

[90]- المرجع السابق،ص.455.

[91]- عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، الدار البيضاء:مطابع إفريقيا الشرق، 2010، ص ص، 84، 85.

[92]- دياب قايد،المرجع نفسه،ص.319.

[93]،فعندما يهتز الرأي العام أمام صورإبادة الجنس البشري سواء في الحروب الأهلية أو الكوارث الطبيعية مثلا،فهو يعبر أساسا عن إدراكه أن البشر لهم حقوق أساسية معينة لا يجوز إنكارها وقد تم التعبير عنها بكل قوة في السنوات الأخيرة،حيث أصرت الوكالات الخاصة و الوكالات الحكومية الدولية على تقديم العون و المساعدة و الحماية للشعوب المضطهدة بصرف النظر عن الحدود الوطنية لدولها،ولهذا لا يمكن إغفال ملمح مهم على بروز المجتمع العالمي،يتمثل في هذا التدفق الحرغير المسبوق للأفراد من كل الجنسيات،و الذين يتنقلون فيما بين دول العالم وإن كان لا يمكن نفي أن الهجرة ليست شأنا جديدا في حياة العالم(فقد شكلت جميع البلدان إلى حد مامن خلال الهجرة)إلا أن المؤكد أن الهجرة في حقبة مابعد الحرب الباردة تكتسب بعدا عالميا في الوقت الحاضر،ذلك أن السرعة العالمية لهجرات هذه الأيام تخلق نوعا من الشتات الدولي،أو مايسمى مجتمعات داخل الدولة ،وقد يشهد العالم ظهور نمط جديد من المهاجرين – نمط لا تكون جذوره مغروزة في مجتمع محدد بعينه،بل في نوع من الفضاء الإجتماعي يتجاوز الحدود الدولية.

فقد أخذت بعض عناصر ما سبق في الظهور في الإتحاد الأوربي،فالمواطنون في دول الإتحاد هم أيضا مواطنوا الإتحاد الأوربي يتمتعون بكامل حقوق المواطنة في أي دولة أوربية ينتقلون إليها،و الإتحاد الأوربي ذاته فيه مواطنون يقدمون من بلد ثالث يتمتعون بمجموعة من حقوق المواطنة أيضا،و لذلك فإن الأشخاص الذين يحملون أكثر من هوية قد يجعلون فكرة المواطنة ذاتها تتحول في اتجاه نوع ما من المواطنة الأبعد من القومية.[94]

[93]- مهران حمدي،المرجع نفسه،ص ص،458.459.
[94]- قايد دياب،المرجع نفسه،ص.425.

المطلب الثالث: المواطنة العالمية و الدولة القومية.

لقد ارتبط مفهوم المواطنة ارتباطا وثيقا بمفهوم الدولة الوطنية بحيث تلازم المفهومان إن ضيقا أواتساعا،فإذا انكمشت حدود الدولة القومية نتيجة لحالات الانفصال أو الانقسام تراجعت حدود المواطنة كذلك ،وإن اتسعت حدود الدولة القومية بسبب متغيرات مستجدة فإن نطاق المواطنة يتسع ليتطابق مع الحدود الجديدة.[95]

إلا أن المواطنة العالمية تختلف في طبيعتها عن المواطنة التقليدية، فهي نتاج ظهور نظام العولمة في العقد الأخير من القرن العشرين[96]،فهي لا تعبر عن عضوية في جماعة سياسية في دولة ما،ولامجرد زيادة الوعي و الإحساس بالعالم و مشكلاته،بل هي رؤية جديدة لمفهوم المواطنة في عصر العولمة وما هو مطلوب من المواطن في زمن أصبحت فيه الدولة أقل سيطرة وقوة،و أصبح التواصل بين أجزاء العالم أيسر مايكون ،ولهذا يرى عدد كبير من الباحثين في مجال المواطنة ،أن المواطنة التقليدية لن تصمد كما هي في المستقبل ،ذلك نظرا لزيادة معدلات التكتلات الإقليمية و مثالها البارز الإتحاد الأوربي،إضافة إلى اتساع نطاق العولمة بإعتبارها عملية تاريخية أصبحت تشمل السياسة و الإقتصاد والثقافة معا،[97]مما أجبرالدولة على أن تفتح حدودها للتواصل بين الأفراد و بين الحيز الذي يتواصلون عبره،وهو ماخلق أيضا نوعا من المواطنة ينتمي فيها الفرد إلى العالم ككل سواء كان حقيقي أو افتراضي،وبذلك ضعفت علاقة الفرد بالدولة في مواجهة علاقته بالعالم ككل و من هنا يصبح دور المواطن العالمي أكثر خطورة من دور المواطن التقليدي فهذا الأخير و إن تخلى عن دوره كمواطن في دولته فقد تتعطل بعض المؤسسات الدستورية عن العمل لكن مع بقاء كيان الدولة قائما.بينما لو تقاعس المواطن العالمي عن القيام بدوره يؤدي ذلك إلى إختفاء الدولة العالمية أو عدم قيامها أصلا،إلا أن هدا لا يتطلب من المواطن العالمي أن يتخلص من هويته المحلية في مقابل حصوله على هويته العالمية،فالهوية التي يكتسبها الفرد من خلال إنتمائه للعالم لاتلغي كونه منتميا إلى دولة ما أو أمة بعينها أوعرق محدد،فالأمر ليس مواجهة بينهما ،بل لابد أن يستفيد المواطن العالمي من هويته المحلية في إثراء

---

[95]- المرجع السابق،ص.303.

[96]- مهران حمدى،نفس المرجع،ص.463.

[97]- ياسين السيد،المواطنة في زمن العولمة ، القاهرة :المركز القبطي للدراسات الإجتماعية، 2002،ص.1.

عالميته،فما يحدث اليوم من تبادل و نشر الثقافات و المعتقدات و العادات و التقاليد بين أرجاء العالم إنما يؤكدعلى ذلك المعنى.

إن ظهور نظام العولمة حول الأمور بشكل جذري حيث أصبحت الدولة مفعولا بها لا فاعلا محركا في هذا النظام،فالنظرية القديمة للمواطنة التقليدية كانت تقوم على عدد من الركائز أهمها افتراض أن الدولة هي المتحكم الأول في حياة الأفراد الذين يعيشون داخل حدودها،وعليه فإن تراجع الدولة/الأمة هو في حقيقة الأمر تراجع حتمي للمواطنة ليس فقط لأن الدولة/الأمة هي الساهر على المواطنة وضامنها الأسمى،ولكن أيضا لأن لا مصداقية لمواطنة يضمنها منطق السوق والعولمة[98]

فقد ساهمت العولة إلى جانب عوامل أخرى منها الديمقراطية القائمة بالدول و العامل الداخلي في تحديد أفق المواطنة،وشكلت لها تحديا إستهدفها في حد ذاتها من خلال إستهداف مبادئها الكبرى(سيما جنب الحقوق فيها)،وأكثر من ذلك إستهداف المؤسسات والقيم التي إنبنت عليها المواطنة إياها لسنين طويلة.[99]

ووفقا للمواطنة العالمية أصبحت الحقوق المتعلقة بالمواطنة غير قاصرة على حدود الدولة القومية،لهذا يصبح من المنطقي أن نصف هذا التغير بأنه صيغة لمواطنة مابعد القومية " Post national" بمعنى أن المواطنة تتحرك إلى ما وراء النطاق القومي،و الحقوق تتخلص من صفة الحصرية إلى حقوق للإنسان عموما،الأمر الذي أضعف رباط القومية داخل مفهوم المواطنة ،فعندما كانت الحقوق مقتصرة على أبناء الأمة الواحدة كانت المواطنة قومية أما عندما أصبحت الحقوق تشمل حيزا أوسع تحولت المواطنة القومية إلى مواطنة عالمية .

كذلك ما يمكن ملاحظته أثناء الحديث عن أثر المواطنة العالمية على الدولة هو انتقال جزء من سيطرة و سيادة الدولة القومية إلى المنظمات الدولية التي تقوم بسن – وتشرف على تطبيق- القانون الدولي ،بمعنى أن إدارة الأمور المتعلقة بحياة المواطنيين في ظل هذا المفهوم تنتقل من كيان معنوي هو الدولة القومية إلى كيان معنوي آخر هي المؤسسات أو المنظمات الدولية ،وبالتالي فإن فكرة تلاشي الدولة ظلت ترافق المسيرة التاريخية وظلت شائعة في التاريخ السياسي ،[100] فالمواطنة العالمية تطبيقية

---

[98]- أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، عمان:دار وائل للنشر والتوزيع، ط1،ص.121,

[99]- إسماعيل كرازدي،العولمة والحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم االسياسية،جامعة الحاج لخضر-باتنة-2012/2011،ص.

[100]- حسن البزاز،عولمة السيادة"حال الأمة العربية"،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر و التوزيع، 2002،ص.150.

كما هي سياسية فهي تحتاج إلى التفاعل الشخصي لكل مواطن في كل أنحاء العالم حتى يصبح هذا المفهوم حقيقة واقعة.[101]

أيضا من بين ما يميز مفهوم المواطنة العالمية هي عملية التوسع المكاني لحيز المواطنة و أحيانا الإنكماش المكاني عن ذلك الذي كانت تشغله المواطنة القومية ،مما يجعل مفهوم المواطنة في عصر العولمة غير قطري "أي غير محدد بحدود الدولة القطرية القومية،وهو ماصنع تغيرا دراميا لمفهوم المواطنة التقليدي الذي كان مرتبطا بمفهوم الدولة القومية بحدودها المعروفة وهي التي كانت النموذج الأكبر شيوعا في عملية تطور الدولة في كل مكان بالعالم.

هذا التغير حول المواطنة من صيغتها الثابتة الجامدة إلى صيغة جديدة أكثر مرونة،جعلها تشتمل على أكثر من مستوى،فبالإضافة إلى المستوى القومي للمواطنة نجد المستوى المحلي - Local-الذي تظهر فيه المواطنة مجسدة بين جدران المدينة أو الإقليم الواحد بشكل يجعلها تشغل حيزا ما دون القومي"Subnational " ،أو المستوى العالمي حيث تتخطى المواطنة فيه حيز ماوراء القومي "Transnational" و تمتد لتشمل حيزا أوسع ينتهي بحدود العالم كله،و هنا نصبح أمام مستويات ثلاثة للمواطنة وفقا لعلاقتها بالحيز المكاني الذي تمتد فيه(محلية- قومية- عالمية)[102]وهو مايعني أن التصور القديم عن المواطنة المرتبطة بالضرورة بحدود الدولة القومية قد أصبح غير ملائم في زمن العولمة وعليه أصبحت المواطنة في الوقت الراهن بحاجة إلى تعريف و تمييز من ناحيتين على الأقل:

الأولى:الناحية المكانية،حيث تميزت المواطنة إلى:مادون القومية و القومية وعالمية في هويتها المتعددة المستويات،وهو ما يؤدي إلى الناحية الثانية من ناحيتيي التمييز وهي ناحية المكونات المختلفة التي تشكل المواطنة الموجودة في المستويات الثلاثة:بما يدل على أن المواطنة قد صارت أكثر مرونة وترابطا.

وعلى الرغم من هذا التنوع في أشكال المواطنة في عصر العولمة بدءا من المواطنة التقليدية فالمواطنة العالمية ثم المواطنة الكونية"Cosmopolitan"(وهي صيغة تشمل كل أنواع المواطنة)وانتهاءا بالمواطنة الإفتراضية على شبكة الأنترنت ،فإن المواطنة العالمية هي أكثر تلك الأنواع تماسكا في بنيتها الفكرية،وأكثرها رواجا وأنصارا في أوساط الباحثين و المهتمين بالفكر السياسي، ذلك أنها الأكثر إتساقا

[101]- مهران حمدي، المواطنة والمواطن في الفكر السسياسي:دراسة تحليلية نقدية،ط.1،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية، 2012،ص.470.
[102]- مهران حمدي،المرجع نفسه،ص ص.471،472.

مع عملية العولمة وما تهدف له من ترابط عالمي وانكماش في حيز المكان و الزمان،وتحرير الأفراد،وتقييد سلطة الدولة القطرية القومية .

وكنتيجة لما سبق ثمة إجماع عند كل الباحثين ،على أن من أكثر المتضررين من صعودالعولمة واتساع نطاقها هي الدولة القومية (متقدمة كانت أونامية)وأن كانت الأخيرة بالطبع أكثر تضررا،وأنه منذ ظهور الدولة القومية، وثمة بزوغ لمدلول محدد لمفهوم المواطنة يتخطى الفوارق الدينية و العرقية واللغوية ومايليها ويؤكد قيمة المساواة بين جميع عناصر الأمة ويترجم المشاعر الوطنية أو القومية.[103]إلا أنه ومنذ تشكل ملامح ظاهرة العولمة وتنامي ظاهرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات واتساع نطاق نشاطهاواتجاه معظمها نحو الإندماج و التكتل من أجل خلق كيانات أكبر،وثمة علامات كثيرة تؤكد أن هناك تأثيرات عديدة بالسلب أوالإجاب على وضعية الدولة القومية وأنها تفقد الكثير مما كانت تباشره من الوظائف و الصلاحيات [104]وأن تمركزية الدولة القومية كضمان لحقوق المواطن تتعرض للإرتياب و الشكوك على نحو متزايد،وأن هناك العديد من الشواهد البارزة في أواخر القرن العشرين تؤكد على تآكل الإستقلالية القومية ،وأن هناك تحولا في طبيعة العلاقة بين الدولة و الأراضي و الأشخاص التابعين لها،وأن الروابط بين الدولة و مواطنيها تتعرض للضعف على نحو حاسم و نهائي و لا رجعة فيه.

[103]- دياب قايد،المواطنة و العولمة:تسسائل الزمن الصعب،القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،ط1،2007،ص.292.

[104]- عبد الناصر جندلي،"الإتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية و الاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"،جامعة باتنة،للمزيد انظرالموقع الإلكتروني:

المطلب الرابع: مستقبل المـــواطنـــة العالمـية.

في ظل الجدل الكبير الذي لحق موضوع المواطنة،أنتج جملة من التسائلات الملحة و المتكررة اليوم،و التي أصبحت تشغل الحيز الأكبر في مجال دراسات المواطنة،ولعل أبرزها هو ذلك الذي يدور حول مستقبل المواطنة خصوصا في ظل مايشهده العالم من متغيرات،وهل حقا سيتحول مفهوم المواطنة كلية وبلا رجعة من صيغته القومية إلى صيغته العالمية؟،أم أن نزعة التفائل عند أنصار المواطنة العالمية قدضللتهم وأعمتهم عن إدراك استحالة تحقيق هذا النوع من المواطنة على حساب المواطنة القومية؟.و الحقيقة أن هذا التسائل إنما يأخذ كل هذا الإهتمام،ليس بسبب المواطنة فقط،وإنما لأنه يتعرض أيضا لمفهوم الدولة ومستقبلها،وهو ما يجعله أكثر التساؤلات أهمية في الفكر السياسي كله، ذلك أن الدولة تعد هي المفهوم الأبرز في مجال الفكر السياسي.

ومن هنا انقسم الباحثون حول مستقبل المواطنة العالمية إلى اتجاهين:

اتجاه يرى أن المستقبل سيكون للمواطنة العالمية فهي النموذج الوحيد الصالح في عصر العولمة،واتجاه آخر يرى فيها مجرد رؤية مثالية يعد تطبيقها على أرض الواقع مستحيلا.

فالبعض يرى أن المواطنة ظلت مرتبطة بالدول مند قيام الثورة الفرنسية وحتى يومنا الحالي بحيث كانت الدولة تمثل الحيز المكاني (بسلطتها السياسية)الذي تتحقق فيه المواطنة،بل وكان المواطن يتمتع بمواطنته خارج تلك الحدود عبر المؤسسات الدبلوماسية الممثلة للدولة،أي أن الدولة كانت بمؤسساتها هي الداعم الأول و الرئيسي لمفهوم المواطنة طوال قرنين من الزمان.

ولهذا فإن العلاقة الوثيقة بين الدولة القومية وبين المواطنة يجعل تصور المواطنة بلا معنى في غياب الدولة،فممارسة المواطن لدوره داخل الجماعة السياسية التي ينتمي لها و المشاركة في الحكم لن

تتحقق إلا عبر المؤسسات الدستورية التي تمثل الدولة ككل،وبالتالي يصبح مفهوم المواطنة غير القطري أمرا صعب تحقيقه.

وفي المقابل يرى أنصار المواطنة العالمية،أن مايحدث من تحول في طبيعة المواطنة نتيجة سياسات العولمة،إنما هو التطورالطبيعي للمفهوم،فالفهم المتعلق بالمواطنة والذي يجعل فكرة القومية هي محوره يعد فهما ضيقا بما لا يلائم تلك الفترة التي سادت فيها العولمة ،فالعولمة تدفع المواطنين إلى أن يفكروا فيما وراء حدود دولتهم القومية ،وأن الدولة- الأمة في طريقها إلى زوال فعلي [105]وبالتالي فهي تعمل على تحطيم الرابطة الوثيقة بين الدولة القومية و المواطنة مما ينتج لنا مفهوما جديدا للمواطنة غير المحدودة بحدود الدولة.

ووفقا لهذا تعد الدولة متخلية عن دورها في العديد من المواقع ،من بينها إدارتها وتطبيقها للمواطنة،فبعد أن كانت الدولة هي الحيز المحدد لفاعلية المواطنة عن طريق الحدود القطرية،وهي التي تطبقها عن طريق المؤسسات الدستورية،أصبحت في ظل العولمة مجرد محطة انطلاق للمفهوم يتخطاها إلى حيز أوسع،ويطبق على الأرض،لا عن طريق نشاطات المواطنين العالميين في كل أرجاء العالم لهذا يمكن القول أن الدول الوطنية لم تعد قادرة على المحافظة على دورها بوصفها أهم شيء وغاية كل شيء بالنسبة للمواطنة السياسية.

في حين أن مسألة تراجع الدولة في عصر العولمة تظهر كأزمة حقيقية بالنسبة للمواطنة،من باب أن تلك الأخيرة لا يمكن أن تتحقق بصورة فعلية إلا عبر الدولة وفي إطارها ،إلا أن هذا الرأي إنما يصدق على المفهوم القومي للمواطنة فقط لإعتماده على الدولة في تحققه،بينما لا يشكل ضعف الدولة في عصر العولمة الأثر نفسه على المواطنة العالمية كونها الأنسب و الأكثر قابلية للتطبيق في ظل سياسات العولمة.

و الحقيقة أن مستقبل المواطنة العالمية لا يزال موضع شك كبير من جانب العديد من الباحثين،حيث يعتبر الكثيرون منهم مسألة تحول المواطنة القومية إلى مواطنة عالمية مسألة نظرية في كثير من أجزائها،وهو ما دفعهم لنقد مفهوم المواطنة العالمية من أكثر من جانب معبرين عن شكوكهم في امكانية أن يكون لمثل هذا المفهوم مستقبل حقيقي.

[105]- حسن البزاز،عولمة السيادة:حال الأمة العربية،لبنان:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1،2002،ص.71.

المطلب الخامس: تقييم المواطنة العالمية.

شهد مفهوم المواطنة العالمية كثيرا من الإنتقادات التي قامت في معظمها حول معيار المواطنة القومية،إذ غالبا ما يوضع المفهوم الجديد ومدى امكانية تحققه في مواجهة المواطنة القومية ووفقا لشروطها المعروفة،مما يعد ظلما للمفهوم الجديد الذي يرتكز على رؤية جديدة تماما للمواطنة في عصر العولمة،ومن أهم هذه الإنتقادات:[106]

1/ تحديد من هو المواطن:

حيث يرى أنصار هذا النقد أنه من الضروري أن يكون لكل جماعة سياسية الحق في تحديد من الذي يمكنه أن يكون عضوا فيها ومن الذي لا يمكنه ذلك،فالأساس في مفهوم المواطنة أنه مفهوم حصري يتم من خلاله الفصل بين من هم المواطنين وبين من لا يحملون هذه الصفة،وهو مالا يتحقق مع مفهوم المواطنة العالمية،وهو على العكس من ذلك فهو يعتبر كل إنسان على وجه الأرض ينشط نشاطا عالميا مواطنا عالميا،ولهذا يركز أنصار هذا النقد على أننا عندما نصبح مواطنين في كل مكان،أي ألا نصبح مواطنين في أي مكان.

2/ الحاجة إلى دولة عالمية:

يفترض الباحثون في المواطنة العالمية أنها ستضمن للمواطن العالمي الحقوق نفسها أو أكثر من تلك التي كانت تكفلها له المواطنة القومية،وإلا ما الذي يدفع الفرد للتخلي عن حقوق أكثر مع المواطنة القومية لكي يحصل على حقوق أقل مع المواطنة العالمية،إضافة إلى هذا فإن المواطنة القومية كانت تعتمد في تحقيقها على أرض الواقع على أمرين:

الأول: أن الحقوق يتحصل عليها المواطن من دولته عبر مؤسساتها ويصون له هذه الحقوق دستورها وقضاؤها.

[106]- مهران حمدي ، المواطنة والمواطن في الفكر السياسي:دراسة تحليلية نقدية، الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2012، ص ص، 477.480.

أما الثاني:أن الإلتزامات يؤديها المواطن نحو مجتمعه ويتابع مسألة تلك الإلتزامات مؤسسات الدولة أيضا،على أن تكون مشاركته كمواطن عبرتلك المؤسسات،ولذلك فإن المواطنة القومية كانت دائما مطبقة عبر نشاط المواطن من جانب و المؤسسات الدستورية للدولة من جانب آخر و عليه فالدولة تعد شريكا أساسيا في صنع المواطنة وتصور وجود مواطنة بلا دولة أمرا خياليا غير قابل للتطبيق.

وهنا يرى االبعض أن هذا النقد إنما ينطلق من رؤية عاجزة عن تصور أبعد من مفهوم المواطنة التقليدي الذي يرتبط بالدولة القومية ومؤسساتها،متجاهلا أن المواطنة العالمية قد قدمت نفسها منذ البداية كمفهوم جديد لفكرة الإنتماء المتضمنة في المواطنة،فالمواطنة التي تجعل الإنتماء للعالم كله في ظل نظام العولمة ليست مضطرة إلى الإرتباط بالدولة ومؤسساتها بالصورة التقليدية المعروفة.

و إنما المطلوب فقط قوانين عامة تطبق- بالإتفاق –على الجميع في كل أنحاء العالم ويسير بموجبها كل المواطنين،على أن يكون للمنظمات الدولية دورأساسي في صياغة تلك القوانين و الإشراف على تطبيقها،ولهذا فإن المواطنة العالمية لا تمح دور الدولة كلية،ولا يتناقض مع استمراريتها وذوبان الحدود السياسية بين الدول،[107]بل يقتصر دور الدولة على تمثيل الأفراد(المواطنين العالميين) في تلك المنظمات الدولية و هو مايدعم فكرة الإرتباط و الأنتماء للعالم بما يلغي ضرورة وجود دولة عالمية لتحقق المواطنة العالمية

3/ خلق المواطن العالمي :[108]

يركز هذا النقد على مسألة تكوين أو صناعة المواطن العالمي الذي سيحمل هذه الصفة عند تطبيق المواطنة العالمية،حيث يشكك الكثير في امكانية تحقق المواطنة العالمية، ذلك أن المواطن العالمي فضلا عن تعامله مع حيز سياسي غير محدود(العالم) فهومطالب بأن يكون ذا رؤية عالمية تساعده على فهم الآخرين وقبول الثقافات الأخرى،ومواجهة الصعوبات المختلفة التي ستواجه مثل الأفكار الداعية للتمييز و التفرقة أو النزعات العنصرية الرافضة للإندماج في كيان واحد،فتحقق المواطنة العالمية إنما يرتبط أساسا بصمود هذا المواطن في مواجهة الصعوبات وإصراره على تحقيق مواطنته عبر نشاطه اليومي.

---

[107]- دياب قايد،المواطنة والعولمة :تسائل الزمن الصعب،القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،ط.1،2007،ص.300.

[108]- مهران حمدي،المرجع نفسه،ص ص،478.479.

ولهذا فإن هذا النقد يشكك في مسألة إمكانية تحقق المواطنة العالمية،فحتى المواطنة القومية المحددة بحدود سياسية وجغرافية لم تنجح في حث المواطن التقليدي على ممارسة مواطنته بشكل فعال فلا تزال نسب المشاركة السياسية في أكثر الدول الديمقراطية في العالم منخفضة عن الحد الذي تتمناه حكومات تلك الدول،فكيف بالمواطن العالمي الذي يعتبر دوره أكثر صعوبة،خاصة أنه من المفترض أن يقوم بدوره هذا من تلقاء نفسه غير مدفوع بشيء سوى إدراكه لأهمية مشاركته في صناعة مواطنته العالمية .

4/ تحديد النشاط العالمي:

يتعلق هذا النقد بمسألة السلوك العالمي الذي يستوجب على المواطن العالمي القيام به لتفعيل مواطنته،و السؤال هنا"كيف يمكننا أن نفرق بين السلوك السياسي العالمي بحق،وبين الممارسات السياسية التي هي مجرد ذريعة لتحقيق مصالح خاصة أو تعبر عن منظور ثقافي متحيز؟.

فالغموض الذي يحيط بطبيعة السلوك أو النشاط العالمي قد يكون فرصة لمن يسعى لتحقيق مصالحه على حساب سائر مواطني العالم،إذا فهذا النقد يلفت النظر إلى مسألة"عدم الثقة بين العديد من الأمم على وجه الأرض"،مما يجعل المعارضين للمواطنة العالمية يرون في عملية توحيد شعار المواطنة العالمية عملية خيالية ومثيرة للشكوك و المخاوف،لكن عند الإمعان في هذا النقد نجده يعبر عن نوع من الظلم والإجحاف،فالمواطنة العالمية لم تطبق فعليا،وهذا ليس دليل على فشل المواطنة العالمية وإنما هو دليل على تفشي الشك و الريبة بين الأمم واحتدام النزاعات القومية التي من المتوقع أن تنتهي مع ظهور المواطنة العالمية وبالتالي تلاشي أزمة تحديد طبيعة السلوك أو النشاط العالمي.

5/ المواطنة العالمية مثيرة للشكوك:

إن المطالبة بتطبيق المواطنة العالمية يثير شكوكا كثيرة حول الميول الغربية وإختياراتها التي يمكن أن تفرض على الآخرين،إذ أن دول العالم (خاصة العالم الثالث)سوف ترى في المطالبة الغربية بتطبيق ونشرنظام المواطنة العالمية،محاولة لنشر أوفرض القيم و الإختيارات و الثقافات الغربية على سائر الدول الأخرى.[109]

فهو نقد يثيرمشكلة الشكوك والتخوف الموجودة بين الثقافات المختلفة و التي زادت حدة مع انتشار العولمة،فهذا الشك لا يشمل صدام الشرق في مواجهة الغرب،بل يمتد ليشمل صدام الدول الغرب مع

[109]- حمدي مهران ،المرجع نفسه،ص ص،482.484.

بعضها البعض،ففي الوقت الذي ترى فيه دول العالم الثالث (المتخلفة)الدول الغربية (المتقدمة)بأنها تريد أن تنشر ثقافتها عبر نظام العولمة فيمايطلق عليه عملية التغريب"Occidentalisation"[110]،فإن دول أوربا الغربية (فرنسا- ألمانيا-إيطاليا.....)ترى أن العولمة ماهي إلا عملية نشر الثقافة و الميول الأمريكية وليس الغربية وهو ما يسمى "بالأمركة Américanisation"

ولهذافإن فرص خلق المواطنة العالمية وسط تلك الحالة المتبادلة من الشك وعدم الثقة في الآخر،تبقى ضعيفة جدا مما يعني صعوبة وربما استحالة تحقيق مفهوم المواطنة العالمية في المستقبل.

حقيقة فإن لهذا النقد كثيرا من الوجاهة،فلا يمكن لمفهوم يقوم على الشراكة و القواسم المشتركة بين كل أعضاء الجماعة السياسية في كل أنحاء العالم أن ينجح طالما ظلت الدول الغربية(الأغنى)وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياساتها نفسها الهاضمة لحقوق الدول النامية(الأفقر)في العالم،ولذلك يبقى تطبيق المواطنة العالمية مرهونا بقدرة الدول الأغنى على مساعدة الدول الفقيرة في الحصول على نفس الحقوق بما يحفزها للإنخراط في تطبيق مفهوم المواطنة الجديد.

غير أن هذا النقد لم يخلو من التحيز وعدم الموضوعية فهو يستند إلى معطيات آنية تعبر عن نظام آخر هونظام المواطنة القومية بينما للمواطنة العالمية نظامها الخاص الذي لم يطبق حتى الآن.[111]

وإضافة إلى ماسبق ذكره فإن المواطنة العالمية قد تكون لها آثارها النفسية السلبية المؤثرة على صعيد الفرد و المجتمع ،بحيث تتيح تقنيات الاتصال،وما يتبعها من مهارات تعزيز الخصوصية و الذاتية،الأمر الذي يساهم في عزل الفرد وانطوائه،فتتضخم فرديته ونرجسيته،مما يؤدي إلى القلق والحذرو الشك وعدم الأمان،يضاف إلى ذلك ماتسببه الصدمة الثقافية من خلال التقنية والاتصالات من اهتزاز للقيم و الأفكار و الثوابت،بحيث توجد تناقضا لا يسهل فهمه أو التعايش معه،وربما يقود هذا إلى السلبية و التعصب و التطرف،مما يعزز الشعور بعدم الأمان لدى الفرد و المجتمع.[112]

إن هذا النقد قد يكون فيه نوع من المبالغة والتخوف من الإنفتاح على الثقافات الأخرى،فالإنفتاح لا يعني بالضرورة اهتزاز أو تلاشي الثوابت و القيم،بل قد يعززها،وبالتالي لا يمكن الجزم بفشل المواطنة العالمية مستقبلا.

---

[110]- "التغريب أو Westernization":هو مصطلح يشير إلى عملية خضوع أواتباع أحد المجتمعات للثقافة الغربية في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والقانون والسياسة والإقتصاد ونمط الحياة واللغة والقيم والفلسفات أيضا،ويستخدم المصطلخ بشكل سلبي للتعبير عن طغيان الثقافة الغربية على ثقافات الشرق بفعل سياسات الدول الغربية الكبرى التي تهدف إلى احلال ثقافاتها محل الثقافات المحلية.

[111]- مهران حمدي ،مرجع نفسه،ص ص،484.485.

[112]- أماني غازي جرار،المواطنة العالمية ،عمان:دار وائل للنشر واتوزيع،ط1،2011،ص.118.

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل السيادة الوطنية في ضوء المواطنة العالمية.

إن المواطنة و هي في طريقها إلى الإنتقال من الفضاءات الوطنية إلى الفضاءات الكونية أثرت وبشكل كبير على سيادة الدولة الوطنية و هو ماانبثق عنه تضارب في إتجاهات الباحثين و الأكاديمين الذين إهتموا بمستقبل السيادة في ظل عالمية المواطنة،فنتج عن ذلك أربع سيناريوهات متضاربة ،سيناريو يقر بتآكل التام للدولة وسيادتها،وسيناريو ثان يقر باستمرارية الدولة وقدرتها على التكيف ،و سيناريو ثالث تنبأ بتنازل الدولة عن سيادتها لصالح حكومة عالمية،أما السيناريو الرابع توقع تفكك الدولة إلى عدة دويلات صغيرة . ولمعالجة هذا الإشكال سنتطرق إلى دراسة هذه السيناريوهات كل على حدى.

المطلب الأول: سيناريو بقاء السيادة الوطنية.

يذهب عدد كبير من الباحثين إلى أن السيادة تعد أعظم اختراع إنساني في التاريخ، و أحد أهم الأبنية التنظيرية للدولة الحديثة [113]، و أن العولمة ليست ظاهرة جديدة بل ترجع أصولها التاريخية إلى البدايات الأولى من القرن الخامس عشر ،لذلك فإنهم يعتقدون أنه لم يحدث أي تحول دولي بارز على مستوى العلاقات الدولية ،و بالتالي فإنه من الخطأ الفادح و من السذاجة اعتبار أن الدولة قد تغيرت أو تقلص دورها ، فالعولمة و رغم ما تسعى إليه من عولمة الإنتاج و الثقافة و القيم و تجاوز تشريعات الدولة الوطنية ، فإنها لا تتعارض مع استمرارية الدولة و بقاء سيادتها ،بل أن الدولة هي وحدها التي مكنت المجتمعات من أن تقوم، و من أن تحسن تنظيم نفسها و تحصيل شروط حياتها و ضبط أمنها في

[113]- حسن رزق سلمان عبدو،النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط،دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط،جامعة الأزهر-غزة-الدراساتالعليا-قسم التاريخ والعلوم الإنسانية، 2010،ص.149.

الداخل و الخارج و بمقدورها وحدها فقط الحفاظ على التوازن بين المصالح المتضاربة و التوسط بين القوى الوطنية و عبر الوطنية مع أن نطاقها سيكون أضيق من السابق[114].

ومن هنا فأنصار هذا الاتجاه يؤمنون بأن الدولة و مفاهيم السيادة ، لم يفقدا مبررات وجودهما بعد،رغم التحولات التي طرأت على البنية الإستراتيجية للنظام العالمي ،و تطور عقيدته التدخلية المنظمة في الدول ذات السيادة ،و أن أقصى ما يمكن لهذه التطورات و لتحولات أن تفعله ،هو أن تنال من طبيعة الأدوار و الوظائف التي تطلع بها الدول ، مقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام العالمي التقليدي.

ومن أهم دعاة هذا الاتجاه ،كل من "بول هبرست" و "جورج ثومبسون" في مؤلفهما " العولمة في مأزق "Globalization in Question "،و "روبرت كيوهن" و "هالن ملنر" في مؤلفهما "Internationalization and Domestic Politics"و "أنطوني جيدنز" في مؤلفه "Modernity and Self –Identity"

فكل هؤلاء يقرون بالدور المركزي للدولة الوطنية و بقاءها الفاعل الرئيسي المتحكم في مسار العلاقات الدولية لعالم مابعد الحرب الباردة ،وأن فكرة تلاشي الدولة ظلت ترافق المسيرة التاريخية،وظلت شائعة في التاريخ السياسي،وقد قال بها الكثير ولكن الذين تمسكوا بها وأثبتوا خلودها هم الأكثر عددا و الأقوى حجة،وأن نظرية النظام العالمي قامت ولا تزال على فكرة الحفاظ على التراث و الثقافة و التي ستجعل من عناصر المواجهة القومية أدوات فاعلة و حاضرة في وجه العولمة،ووهو مالا ينطبق فقط على دول العالم الثالث،بل يتعداه إلى جميع الدول دون تمييزأو استثناء،بل قد يكون أكثر بروزا وحضورا لدى الدول الكبرى بحيث تكون العلاقة بينهما طردية،فكلما كبرت الدولة وتعاظم شأنها،كلما حرصت أكثر على بقاءها ومصالحها وتحسنت وتوسعت في تعاملها مع الآخرين ،وبالتالي تبقى مشدودة دائما بين مطلب خصوصيتها ومطلب كونيتها.[115]

و في هذا الصدد يقول "روث لابيدوت " : " Ruth Lapidoth"لا العولمة و لا الاعتماد المتبادل من قبلها تتحديا سيادة الدولة ، الدول فقط هي التي تتحدى سيادة بعضها البعض..... و إذا كان للعولمة من تحد فهو تحديها للسيادة الإجرائية للحكومة ،أي مقدرتها على ممارسة السيادة خلال عملية صياغتها للسياسات العامة".[116]

---

[114]- عبد الناصر جندلي،مداخلة بعنوان:"الإتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية و الإقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"،جامعة باتنة،ص.3. للمزيد انظر:

[115]- حسن البزاز، عولمة السيادة :حال الأمة العربية،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع،ط1،2002،ص ص.150،151.

[116]- عبد الناصر جندلي، المرجع نفسه، ص.4.

لذلك فالسيادة الوطنية (Nation –State) في هذا المشهد ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية و لم يرجح أحد حتى الآن بأن الدولة القومية ستنهار كمبدأ عام.

كما يجب الإشارة إلى أن تأثير النظام العالمي يختلف مداه من دولة إلى أخرى بحسب موقع كل دولة على خريطة توازنات القوى الدولية ،فالنظام العالمي في سلوكه العام يعمل على تعزيز السيادة في دول المركز ،في الوقت الذي يعمل على إضعاف السيادة في الدول الأطراف أو ما بات يعرف بعالم الجنوب.

و يتفق غالبية الباحثين على أن التحولات العديدة و المهمة التي طرأت على النظام العالمي خلال العقود القليلة الماضية ،و التي ازدادت حدة منذ أوائل العقد الحالي ،قد أثرت بدرجة كبيرة على مضمون مبدأ السيادة الوطنية و نطاق تطبيقها بوصفه المبدأ الحاكم لمجمل التفاعلات الجارية بين أطراف النظام الدولي.

فالواضح أن هذا المبدأ ترد عليه الآن قيود كثيرة ليس من جانب النظام العالمي فحسب ،و إنما أيضا كنتيجة لضرورات العولمة و الحياة الدولية المعاصرة و تحولاتها ،ما جعل مفهوم السيادة الذي استقر عليه الفقه القانوني و السياسي التقليدي محل التساؤل .

و أياً كانت توجهات الباحثين بشأن الجدل المثار الآن على نطاق واسع حول مدى تأثير ظاهرة المواطنة العالمية على مفهوم السيادة الوطنية، إلا أن ثمة أمرين مهمين ينبغي التأكيد عليهما بهذا الخصوص:

الأمرالأول : أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية آخذ دون شك في التزايد و بشكل مطرد خلال العقدين الماضيين و مستمر في المستقبل المنظور.

الأمر الثاني: أن التسليم بالاستنتاج السابق، لا ينبغي أن يفهم منه بحال أن التطورات المصاحبة لظاهرة المواطنة العالمية ستفضي إلى زوال مبدأ السيادة الوطنية تماما.

و من بين الأدلة التي يوردها الباحثون للتدليل على صحة هذا السيناريو:

تجربة الإتحاد الأوربي ،فعلى الرغم من كل ما يقال عن الوحدة الأوربية الشاملة و فتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال عبر الأقاليم المختلفة لهذه الدول ، إلا أن الشيء المؤكد في هذا الخصوص هو أن السيادة الوطنية لفرنسا مثلا أو ألمانيا أو بريطانيا أو غيرها لن تختفي تماما ،و إن كانت تلك الدول ستفقد و لا شك بعض من سلطتها السيادية لصالح هذه الوحدة أ و الإتحاد الأوربي[117].

[117]- أحمد الرشيدي،"التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية"سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة ،مركزالبحوث و الدراسات السياسية،العدد85،1994،ص.22.

- أما الدليل الثاني : فيتمثل فيما يشار إليه من جانب بعض الدارسين بانتفاضة القوميات أو بعث الروح من جديد لدى بعض الجماعات القومية و التي ظن البعض أنها قد وئدت تحت وطأة الحكم الشمولي في بعض الدول كالإتحاد السوفيتي قبل انهياره رسميا في ديسمبر عام 1991 أو في الإتحاد اليوغسلافي في السابق.

إن الانبعاث المطرد للمشاعر القومية في بعض مناطق العالم الآن ، ومحاولة كل جماعة قومية متميزة الانفصال عن الدولة الأم التي تشملها و تكوين دولتها المستقلة تعد دليلا آخر يقودنا إلى القول باستمرار بقاء الهويات القومية كأساس لتكوين الوحدات السياسية و بالتالي السيادة حتى و لو كان ذلك في مواجهة دول قائمة.

كما يعتقد أصحاب هذا السيناريو أن اللاعبين العابرين للقوميات في العلاقات الدولية ،و المقصود بهم (الفاعلون غير الدول)المنافسين لها ،من أمثال الحركات السياسية المعارضة ،و المنظمات غير الحكومية ،و الشركات و رجال الأعمال ،و منظمات حقوق الإنسان ، وما إلى ذلك ،قد تعرضوا لعدة ضربات مؤخرا ،فالأزمة المالية العالمية أدت لإضعاف مباشر لبعض هؤلاء الفاعلين ،كما أن العديد من منظمات المساعدات الإنسانية و التنموية التي لا تتبع الدول مباشرة و تعتمد على منح و تمويل دول و شركات ومتبرعين تراجعت قدراتها ،و بالتالي دورها السياسي أو غير المباشر،و لم تعد بديلا عن الحكومات أو وسيلة مهمة للضغط عليها ،و هو ما يجسد فكرة عبر عنها "فرانسيس فوكوياما" قبل سنوات بمصطلح (عودة الدولة).[118]

ولذلك يؤكد "جيديون باكر أن الدولة ستبقى هي الفاعل الرئيسي،وأن صعود المجتمع المدني العالمي ما هو إلا إستجابة للتغيرات والتحولات التي يمر بها نظام الدولة القومية وليس إنهيار أو تآكل هذا النظام،ذلك أن أنشطة المجتمع المدني عبر القومي مرتبطة بزيادة التزام الدولة بالتعاون مع المنظمات الحكومية،وأن المجتمع المدني العالمي هورد فعل لعولمة قوة الدولة ومؤسساتها.[119]

[118]- حسن رزق سلمان عبدو،المرجع نفسه،ص ص،154،155.

[119]-اسماعيل كرازدي،العولمة و الحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية،مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية،جامعة حاج لخضر-باتنة-2012/2011،ص.255.

المطلب الثاني: سيناريو انتهاء السيادة الوطنية.

تعددت الدراسات التي تروي نفس الأفكار في هذا السيناريو حيث يرى أنصاره أنه كما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ خمسة قرون،فسوف تحل اليوم المنظمات غير الحكومية و الشركات المتعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة ،و السبب في كلتا الحالتين واحد،وهو التقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية و الحاجة إلى أسواق أوسع ،و منه نهاية النظام الوستفالي وتقليص تدريجي لدور الدولة كمحرك أساسي لدواليب الحياة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية،بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة،ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة لاحقة وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات العملاقة ،[120]

وأن الشركات المتعددة الجنسيات ،و في إطار سعيها لتحقيق هذا الهدف ،تستعين بجهود هيئات و مؤسسات أخرى ،منها المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي ،و مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في ميادين التنمية و الثقافة ،و منها أيضا أجهزة المخابرات في الدول الكبرى و مختلف وسائل التأثير في الرأي العام كالصحف و المجلات و شبكات التلفاز و المؤسسات المانحة للجوائز الدولية المهمة أو المشتغلة بحقوق الإنسان .....الخ من تلك المؤسسات العابرة للحدود و القوميات.

[120]- محمد بوبوش،مداخلة بعنوان"أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"جامعة محمد الخامس- الرباط ،ص.11.للمزيد ينظر: .http //www. Oujdacity.net/regional –article-1676-ar/

كما أنها لا تدخر وسعا في تجنيد مفكرين و كتاب في مختلف البلاد ينظرون و يروجون لأفكار العولمة و الكونية،و يؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو وطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يستحسن إهمالها[121].

و الواقع أن فكرة تلاشي سيادة الدولة ،ثم اختفاء الدولة القومية في مرحلة لاحقة من الأفكار الشائعة في تاريخ تطور الفكر السياسي ،حيث قالها "ماركس"و "الفوضويين. "

و من الجدير ذكره أيضا، أنه خلال تتبع الكتابات التي تؤمن بهذا السيناريو نلحظ اتفاقا عاما بين غالبية الباحثين على أن التحولات العديدة و المهمة التي طرأت على النظام العالمي خلال العقود القليلة الماضية ،و التي ازدادت حدة من أوائل العقد الحالي ،قد أثرت بدرجة كبيرة على مضمون مبدأ السيادة الوطنية و نطاق تطبيقها ،بحيث أدت إلى ما يطلق عليه اليوم(المجتمع العالمي Word Society) الذي أصبح فضاء جديدا لا يضم فقط الدول و إنما أصبح يضم مؤسسات غير حكومية.

و في هذا المجتمع العالمي تسري التدفقات المتنوعة بسرعة البرق بحكم ثورة الاتصالات الكبرى والتي تتمثل في البث الفضائي التلفزيوني وشبكة الانترنت.

واتساق مع ذلك فقد ذهب جانب من الباحثين إلى القول ،و على سبيل القطع ،إن فكرة السيادة الوطنية قد أضحت شيئا من الماضي ،و إن التطورات المستحدثة في إطار منظومة العلاقات الدولية تجاوزت هذه الفكرة تماما ،لذلك لم يجد هذا الفريق من الباحثين حرجا من التحدث صراحة عما سموه (نهاية السيادة).[122]

و من الآراء التي تقول بقرب تلاشي مبدأ السيادة ،و بالتالي أفول الدولة القومية باتجاه (عالم بلا حدود)أو (عالم اللادولة) أو (عالم المدينة) أو (عالم السوق)البروفسور "فيليب ليندور جونسون * : " أن العالم يشهد حاليا ولادة شيء جديد لا علاقة له بكل أنماط السابقة من الدول ،يطلق على هذا الشيء اسم (الدولة السوق) حيث تكون علاقة الدولة بمواطنيها أشبه بعلاقة المؤسسة التجارية بالمستهلكين.

ومن وجهته يرى "وليام ولاس: "W.Wallace "أن الاستثمار(الداخلي و الخارجي و الإنتاج متعدد القومية و الهجرة و النقل و الإتصالات على نطاق ضخم،كل ذلك يمحو الحدود التي رسختها حكومات القرن التاسع عشر"

---

[121]- محمود خليل،"العولمة والسيادة:إعادة صياغة وظائف الدولة"، سلسلة دراسات إستراتيجية ،القاهرة:مركز الأهرام، 2004.ص.24.

[122]- حسن رزق سلمان عبدو،النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط،المرجع نفسه،ص.158

و حسب كل من "نويل بورج "N.Burg "و "فليب غولوب "Ph.Golub"فإن العولمة ستحكم على الدولة الوطنية بالإلغاء ،و على السيادة بالعجز و ان تكون السيادة إلا صدفة فارغة[123].

كما و يعد "كينشي أوهيمي" في كتابه "نهاية الدولة الوطنية "أو "عالم بلا حدود" من أبرز ممثلي هذا الاتجاه ،و في هذا الصدد يؤكد "أوهيمي" مدى تأثير العولمة على الدولة الوطنية بقوله أن: " المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق و بشكل مضطرد المحددات الداخلية ،و هو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعل الدولي"[124]

وهكذا فحسب "أوهيمي " أن العولمة فرضت تحديا كبيرا على الدولة الوطنية و سيادتها و هويتها الوطنية و استقلالها السياسي ،و ذلك بنقل جزء كبير من سلطتها إلى مؤسسات و منظمات فوق وطنية.

ولعل أبرز من قام بتشخيص مأزق الدولة الوطنية في ظل العولمة السياسية ،عالم الاجتماع الأمريكي "دانيال بال" في قوله :"الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى (الاقتصاد العالمي ، التدهور البيئي ،المخدرات ،الإرهاب.....)

و فضلا عن ذلك ،يرى هذا الاتجاه أن العولمة الاجتماعية تتعلق بتجرد المجتمعات الضعيفة من ذاتها لتصبح مهيأة و مؤهلة لكسب هوية جديدة أكثر اتساعا وأكثر قبولا، تتماشى و الهوية الاجتماعية العالمية من أجل تحقيق "مجتمع إنساني بالغ الاتساع"

و الحقيقة أنه و منذ قرنين من الزمان و المثقفون يتنبئون بنهاية الدولة بدءا من "أمانويل كانط " Immanuel Kanut"في كتابه "السلم الدائم" 1795 "Perpetual Peace" مرورا ب"كارل ماركس " Karl Marx"في كتابه "Withering Away Of State" إلى كتابات "براتراند راسل " " Bertrand Russellخلال الخمسينات و الستينات من القرن العشرين.

ومن آخر من تنبؤا بهذا المصير المحتوم للدولة الوطنية ، مجموعة الكتب التي صدرت عن أشخاص لامعين و جديين نذكر على سبيل المثال،الكتاب المعنون ب"الفرد السيد The Sovereign " "Individualالذي ألفه كل من لورد"وليام ريس- موغ"Lord William Ress –Mogg"، و جيمس غال دافيسون.

فالمؤشرات العديدة على التراجع الكبير في سيادة الدولة القومية و سلطتها ،أغرت الكثير من الكتاب في الشمال و الجنوب للقول بفكرة تلاشي الدولة بفعل العولمة ،فجلال أمين مثلا ،و على الرغم من إشارته إلى ظاهرة التغير المثمر لوظائف الدولة على مر العصور يؤيد في تحليله فرضية اختفاء الدولة

---

[123]- المرجع السابق،ص ص، 160.162.

[124]- عبد النصر جندلي،مداخلة بعنوان"الإتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية و الاقتادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد،المرجع نفسه،ص.7.

لمصلحة الشركات متعددة الجنسيات ،لأن الحكومات أصبح من الصعب عليها ضبط الأنشطة التجارية للشركات داخل حدود بلادها[125].

و لعل أبرز التدفقات العابرة للقوميات التي يشهدها النظام العالمي تدفع إلى تجاوز الو لاءات القديمة كالولاء للوطن أو الأمة أو الدين و إحلال ولاءات جديدة محلها و بالتالي تراجع عام في دور الدولة و انحسار نفوذها لصالح مؤسسات دولية عالمية[126].

إن ما يجعل الباحث لا يميل إلى هذا السيناريو،و القول بخطأ هذه الفرضية و هي أن العلاقة بين الدولة و الشركات العملاقة هي علاقة تضاد و تصادم ، فيما الواقع يقول غير ذلك تماما خاصة في دول المركز ،فالحقيقة أن العلاقة بين الدولة و الشركات العابرة للحدود و القوميات هي علاقة تحالفيه بين الجانبين بحيث ينقذ الواحد منهما الآخر وقت الشدة،كما أن الدول ما تزال تقوم بدور رئيس في تدعيم الكثير من الشركات العالمية الكبرى،و في دراسة بهذا الشأن يقول:

"Ruigrok &Van Tulder"أن هناك عشرون شركة على الأقل بين مائة شركة على مستوى العالم عام 1993 لم تكن تستطيع البقاء و الاستمرار كشركات عالمية مستقلة ما لم تتلق مساعدة و إنقاذا من حكوماتها في الخمسة عشر عاما الأخيرة[127].

المطلب الثالث: سيناريو اندماج الدول في حكومات عالمية.

يعد الحديث عن هذا السيناريو ليس بالأمر الجديد ،وفكرة أوردها الكثير من الباحثين السياسيين الذين تنبؤا بصياغة أوربية للعالم ، أو بصياغة أمريكية للعالم ،أو بصياغة إسلامية للعالم ،أو بصياغة اشتراكية للعالم ،و هناك من تحدث أيضا عن رؤية عالمية ديمقراطية ليبرالية للعالم ،و تجمع الدول على أساس مبدأ الديمقراطية ،و ليس على أساس مبدأ السيادة.

ففي سنة 2002 نشر "البروفسور فيليب بوبيت" كتابا بعنوان "درع أخير" قال فيه :"إن النموذج المثالي الذي قدمته معاهدة واستفاليا للدولة القومية ذات السيادة لم يعد قابلا للتطبيق في عصر العولمة و الحدود و الفضاءات المفتوحة بين الدول ،حيث تتحرك رؤوس الأموال و البشر بسهولة عبر الحدود" كما نشر العلم "البرت انشتاين "،مكتشف نظرية النسبية كتابا بعنوان "العالم كما أره" اقترح فيه إقامة دولة عالمية واحدة عاصمتها القدس ،نقل مقر الأمم المتحدة و مجلس الأمن إلى هذه العاصمة التي يفترض "انشتاين" أنها سنكون تحت سيطرة اليهود[128].

---

[125]- حسن رزق سلمان عبدو،المرجع نفسه،ص.163.

[126]- محمد بوبوش،مداخلة بعنوان"أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"جامعة محمد الخامس- الرباط ،ص.12.

[127]- حسن رزق سلمان عبدو،المرجع نفسه،ص.165.

و يقول المتحمسون لهذا السيناريو ، أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة من نظام عالمي ديمقراطي ،حيث تعيد العولمة طرح فكرة الحكومة العالمية ليس باعتبارها حلما بعيد المنال وإنما باعتبارها عملية في طور التكوين،[129]وأن المشكلات و الأزمات و التحديات الجديدة في عالم اليوم تتطلب نظاما لامركزيا عالميا يرتكز على دوائر أو مستويات أوسع من حدود و قدرات الدولة الوطنية ذات السيادة ،ومن هذه الأمور التي تأخذ صفة العالمية " مشكلة التغير المناخي ، تلوث البيئة و الأمراض و الأوبئة العابرة للحدود و القوميات مثل :أنفلونزا الخنازير و الأرهاب المنظم العبر للحدودو القوميات و غيره.

وأن من أسباب قيام هذه الحكومة العالمية ،امتداد السياسة على الصعيد العالمي أو مايعرف بالسياسة بلا حدود خاصة مع تنامي منظمات المجتمع المدني العالمي و التي تخطت حدود العمل الحكومي [130]

ويرى "هيدلي بول" أن هذا النظام السياسي الجديد أو الحكومة العالمية يتألف من مجموعة من الولايات القضائية المتداخلة و سلطات مجزأة و ولاءات متعددة أو من فيدراليات ديمقراطية ،و أن هناك خمسة سمات للسياسة العالمية أو الحكومة العالمية تؤيد نوعا ما هذا السيناريو و هي:

-1- ظهور التكامل الإقليمي مثل الإتحاد الأوربي.

-2- تآكل مفهوم الدولة الوطنية.

-3-عودة العنف الدولي الخاص.

-4- نمو المنظمات العابرة للقوميات و الحدود.

-5- عالمية حقوق الإنسان[131] .

وفي كتابه "زمن العولمة " the Global Age"يشرح "مارتن البرو "Martin- Albrow "كيف تفك العولمة الارتباط مع الدولة القومية و يخلق "مجتمع عالمي"

(World Society)يبحث عن دولة عالمية « World State» و إذا قدر لهذه الدولة أن توجد بالفعل فلابد أن تكون دولة كونية. "Global State"

كما يقول "دانيال كولار" : إن السلطة في المجتمع الدولي هي سلطة غير محددة و غير مقيدة ، لا بل إنها عنيفة غالبا ،إذ لا تتوانى أي دولة في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية، و عن تحقيق العدالة بنفسها ،أي اللجوء إلى القوة ،إذا ما اقتضت الحاجة ذلك ،و لعل غياب برلمان عالمي ،و حكومة عالمية

---

[128]- المرجع نفسه،ص.166.

[129]- محمد بوبوش،المرجع نفسه،ص.12.

[130]- Pierre Desenarclens,**Mondialisation,Souverienetè ET thèories des relations international**,Paris,Edition ArmandColin,1998,P169.

[131]- حسن رزق سلمان عبدو،المرجع نفسه،ص.168.

،و جيش و شرطة عالميين ،يعبر بصدق عن هذه الدرجة من اللا تنظيم ،و ينجم عن هذا الغياب للسلطات المؤسسية و لقواعد السلوك العام وضعا شبه فوضوي."

حيث يرى "جورج سبيل" صاحب فكرة قيام النظام العالمي الفيدرالي المبني على أولوية الكائن البشري يعتبر أن مفهوم السيادة تخطته الأحداث و لم يعد يصلح سوى للعرض في المتاحف فضلا عن كونه يشكل تحديا للمنطق القانوني* ولا يمكن الدفاع عنه.[132]

لهذا وعلى الرغم من حالة الفوضى ،و تعدد مسببات الضعف في النظام السياسي الدولي،إلا أن دول العالم ترغب في التعايش السلمي،و تبحث عن مجالات التعاون الدولي و تقيم علاقات ودية فيما بينها و تلتزم بأصول المصير الإنساني المشترك ،بل تعمل على إنشاء منظمات دولية لتعميق مظاهر التعاون كخطوة في سبيل تحقيق حكومة عالمية.

و في نظر هؤلاء الباحثين،فإن الكثير من الأزمات الدولية تحت شعار أو ذريعة السيادة ستزول تلقائيا حيث تعتمد الديمقراطية معيارا عالميا ،بحيث لا تنظم للمنظومة الدولية الجديدة إلا الدول الديمقراطية بدلا من دول ذات سيادة المستعملة الآن.

و في إطار هذا السيناريو يتم الحديث عن أشكال و بدائل متعددة من الحكومات العالمية المحتملة في هذه المرحلة من تطور النظام العالمي و هي:

-**الحكومة الخفية :** التي تمثلها شبكة متسعة من تحالف غير معلن بين الشركات متعددة الجنسيات العابرة للحدود الوطنية و البنوك وبعض مؤسسات المجتمع المدني العالمي بالتعاون مع حكومات مجموعة الدول الكبرى.

-**الحكومة المعلنة :** المفروضة بحكم الأمر الواقع ، تجسدها الإدارة الأمريكية و تمارس دورها منفردة أو من خلال مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلسي ،تنخرط فيها جميع المؤسسات الحكومية و المؤسسات الدولية و القطاع الخاص ،و لكن ليس لأحد من هؤلاء السيطرة الكاملة ،بل توزع على قوى رأس المال المسيطرة ،و جماعات الضغط السياسي و الاقتصادي بشكل فوضوي .

-**الحكومة المنبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي :** تمارس عملها في ظل رقابة سياسية و قانونية ،أي في ظل سلطة تشريعية و أخرى قضائية ،و يذهب هذا التصور إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم السيادة الوطنية ،حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمي منبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي .

---

*- يقصد بالمنطق القانوني :خروج القانون عن إطاره الدولتي ليمتد إلى فضاءات كونية متعددة.

[132]- فاطمة قوال،" مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ،تخصص:دراسات أورومتوسطية،جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان،كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/2011،ص.153.

و يعلق "حسن نافعة " على البدائل السابقة بقوله :" الأول و الثاني قائمان ويتنافسان على أرض الواقع ،أما البديل الثالث فمازال حلما بعيد المنال لأن الظروف لم تتضح بعد لوضعه موضع التنفيذ و هذا هو ما يتعين على الدول الرافضة للهيمنة و الباحثة عن الديمقراطية أن تبذل كل جهد ممكن لتحويلها إلى واقع[133]."

و في تعليق "لفرنسيس فوكوياما" مؤلف "نهاية التاريخ" في آخر كتبه "أمريكا على مفترق الطرق ،ما بعد المحافظين الجدد" يشكك في البديل الأخير و في القدرة على إنشاء مؤسسات كونية ديمقراطية ،خصوصا إن كنا نطمح أن تكون الأمم المتحدة هي البديل الكوني"

و عليه يتجه بعض الباحثين للقول بأن الإشكالية المطروحة في هذا الزمن لم تعد تتعلق بخيار قبول أو رفض و جود مثل هذه الحكومة ،و إنما بنوع الحكومة المطلوبة و سبل إقامتها ، كما يتم النظر إلى النظام السياسي العالمي الراهن بوصفه نظاما عالميا غير مكتمل حتى الآن ،و يفتقد إلى حكومة و سلطة عالمية مركزية.

المطلب الرابع: سيناريو تفكيكية السيادة :

إن ما يشهده العالم اليوم ،من تزايد الحروب الأهلية و النزعات الانفصالية المتتالية، يجعل من أنصار هذا السيناريو يؤكدون على أن الدولة القومية لن تكون قادرة على مباشرة مظاهر سيادتها على إقليمها ،و السبب تفككها إلى عشرات و ربما مئات من الدول القومية الصغيرة ،تارة تحت دعوى التعبير عن هويات من حقها أن تعبر عن نفسها ،و تارة أخرى تحت دعوى توطيد صلة المواطنين بالسلطة ،و ربما احتجاجا على تحيز النظام العالمي الجديد لجماعات دون أخرى،[134] و كذا التمسك بالخصوصية التي أدت إلى تشقق الخارطة السياسية للتعبير عن هويات وطنية و قومية برزت تحت مسميات مختلفة مثل، التحرير و الاتفاقيات و المعاهدات و الانتداب و الوعود المحققة أو المؤجلة ،كلها أدت إلى تعدد المشكلات التي لم يوجد لها حلا إلى الآن مثل الإثنيات الصغيرة و المتوسطة الحجم في البلقان ،و الأرمن ،و الأكراد ،و الفلسطينيين ،و اليهود، هو الأمر الذي يجعل حدوث هذا السيناريو محتملا .

و بحسب بعض الباحثين الذين يطرحون هذا السيناريو بوصفه الأكثر احتمالا، يقولون أن الثوران الإثني و الديني يضرب أنحاء واسعة من العالم و سيكون له تداعيات على الدول و الحدود و السياسات

---

[133]- حسن رزق سلمان عبدو، المرجع نفسه،ص.171.

1- ليلى حلاوة،مداخلة بعنوان"السيادة،جدلية الدولة و العولمة" للمزيد ينظر
http : // www.10452ccc.com /documents/ sovereignty².htm

،فقد مر التفكك على شرق أوربا و القوقاز و البلقان لغير مصلحة روسيا التي لا تزال تعج بالإثنيات و القوميات الجريحة المرشحة لثوران القومي ،و مازالت مناطق عديدة في قارة آسيا و إفريقيا تسعى للاستقلال واضعة الدولة المركزية على مذبح التفكك ،كما قد تصل إلى دول عملاقة شاع عنها تجانسها كالصين التي تتكون من خليط واسع من الإثنيات و الديانات و القوميات المختلفة[135].

كما أن دول الشرق الأوسط تعد الأكثر عرضة لهذا السيناريو بوصفها الأكثر عرضة لتدخلات الدول العظمى التي تهدف إلى تفكيكها و تمزيقها و إرجاعه إلى كيانات عصر ما قبل الدولة المركزية ،قبائل و جماعات سياسية و عرقية و مذهبية متحاربة.

و من هنا فإن الدولة المركزية التي تقاتل شعبها إنما تبرر سقوطها كدولة، و توفر الفرصة لتمزيقها و تقاسمها، وفقا لرغبات و مصالح خارجية فما يحدث في اليمن أو سوريا و غيرهما....إلا تعبير عن فشل الدولة الوطنية و قابليتها للتدخلات الخارجية و كمقدمة للتفتيت و النهب الإقليمي و العالمي.

فالهدف الذي يسعى إليه النظام العالمي من وراء إضعاف الدولة و انتهاك سيادتها، ألا تصبح الدولة هي الإطار الوحيد للتضامن بين الأفراد بحيث يتغلب الانتماء للطائفة أو العشيرة على الانتماء للجماعة الوطنية ،و ذلك يحصل عندما ينهار إطار التضامن الوطني،إذ تكف الدولة عن أن تلعب دور الحاضنة العامة لجميع الأفراد ،لتبدأ علامات الانقسام وشبح الفوضى و التفكك جالبة استقطابا إقليميا و دوليا لحراسة هذا التفكك و الفوضى و ليس لإنهائه ،ولعل أبرز دليل على ذلك هو تزايد عدد الدول حيث كان عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 1948 (51) عضوا،ارتقى إلى (143)عضوا في عام 1976،ووصل إلى (185) في منتصف 1997،و بلغ (189) في الوقت الراهن وسيزيد ذلك العدد مستقبلا من خلال عملية الإنشطارات و التحولات الحادثة في عالم اليوم.[136] و بهذا يصبح تحقيق المواطنة العالمية و الانتقال من الو لاءات الوطنية إلى الولاءات العالمية داخل مجتمع مدني عالمي حلما ليس إلا و غاية مثالية لن تتحقق.

وأن نهاية الحرب البادة و ماحملته من متغيرات في الساحة الدولية ،هذه الأخيرة حملت معها تهديدات جديدة لسيادة الدولة القومية ،من خلال تصاعد الأفكار القومية المتطرفة و النزاعات الإنفصالية مما أدى إلى تقسيم هذه الدول المتعددة الإثنيات ،و هو مايشكل تحديا آخر لسيادة الدولة في العديد من

[135]- حسن رزق سلمان عبدو،المرجع نفسه،ص.175.

[136]- حسن البزاز،عولمة السيادة: حال الأمة العربية،بيروت:مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2002،ص.62.

مناطق العالم، وألحقت أضرارا بليغة بأمن الدولة الوطنية، حتى أنها وصفت ضمن الإرهاب الدولي ضد الدولة .[137]

كما و قد أثبتت الممارسات العملية أن الدولة الحديثة لم تستطع أن تنسي مواطنيها أصولهم وبقيت المجموعات تعيش و كأنها مركبة عشوائيا بدون أن تنسجم و تندمج لصالح الإدارة المركزية ،وأن هذا التفتت و الإندماج كسرا الإنتماءات التقليدية ولم تدمر معنى الولاءات الوطنية فقط ولكنها غيرت مكانتها ناقلة كل التعهدات السابقة إلى مستويات مختلفة .....قائمة على عودة الأقليات و الدين و اللغة.[138]

و عليه فأصحاب هذا الإتجاه يؤكدون على أن هذا كله يجري بكل سهولة في ظل الصيغة الحالية من الدولة الوطنية التي لم تعد قادرة على الاستمرار إلا باللجوء إلى قدر مرتفع من العنف و القمع و الاستبداد و الإقصاء ،فقد ولدت الدولة الوطنية ضعيفة و تحمل في رحمها أزمة محدودية مشروعيتها و ارتباطها في الغالب بتجارب الهيمنة الإمبريالية ،و حملت معها هذا الضعف البنيوي على امتداد عقود ،الأمر الذي اضطرها للجوء إلى العنف من جهة ،وحل مشكلة المشروعية من جهة أخرى.

خاتمة الفصل:

رغم أن مفهوم المواطنة ذو صلة بمفهوم الدولة الوطنية و هناك تداخل بين المفهومين على مستوى الحقوق و الشراكة إلا أن إطار المواطنة أكبر من إطار الدولة - الأمة ، لأن إمتداد المواطنة إقليميا و فكريا أوسع و أشمل و لا حدود له ومن هنا وردت فكرة المواطنة العالمية والتي تتجاوز فكرة أن المواطنة شكل من العلاقة بين الأفراد و السلطة إلى أفكار أخرى.

إلا أننا نلاحظ أنه ثمة اليوم عدو آخر يترصد بالمواطنة و السيادة معا،إنه هيمنة الاقتصاد والسوق العولمي على السياسي،وأول تداعيات العولمة على المواطنة تتمثل في تحويل المواطن إلى مستهلك ،هذه العملية تنخرط في نزعة قوية تتمثل في الحط من شأن السياسة في مقابل إرادة الرفع من شأن السوق

[137]- فاطمة قوال،" السيادة في ظل المتغيرات الدولية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية تخصص:دراسات أورومتوسطية،جامعة أبو بكر بلقايد:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011،ص.210.

[138] -Mathiew Housman and Andrew Marsall,After The Nation State :Citizens Tribalisme and The New World Order,london,Harper Collins Publishers,1994,P25.

باعتباره المجال العالمي لسيادة المواطن. وهكذا تنحط المواطنة إلى الدرجة الصفر من القيمة، و تتوقف حرية الاختيار لدى المواطن عند أنواع الاستهلاكيات في السوق، أما صناديق الاقتراع و بطاقات الانتخاب فتبدو في إيديولوجيا السوق تخلفا.

إن هذا الانزياح في معنى المواطنة الذي لا يكاد يرى، إذ يمرر باسم الديمقراطية ذاتها، يطرح مشكلا خطيرا على الإنساني، مشكل سلب عدد متزايد من الأفراد من مشاركتهم في السيادة، خاصة وأن الخيار الاستهلاكي لا يمثل خيارا عقلانيا بالنسبة للمصلحة العامة، لان المصلحة العامة لا تختزل في مجموع المصالح الخاصة بكل فرد كما تروج له الفردانية في النظم الديمقراطية المعاصرة.

وعليه لكي يكون الواحد منا مواطنا عالميا هو أن يعرف وأن يفهم وأن يشارك في حوارات المدينة الذي تمثلها اليوم "القرية العالمية".

خاتمة:

كثر الحديث حول نشأة الدولة و اكتمال أشكالها، حتى وصلت إلى ماهي عليه من حال بعد مسيرة تاريخية طويلة تخللتها كثير من التغيرات و التأثيرات، ولكنها استطاعت رغم تلك الظروف المحافظة على هيئتها و هيبتها، والتزمت باستقلالها وتأكيدها على سيادتها. وإن ما يقال من جدل وما يدور من حوار حول السيادة ومكانتها في الوقت الراهن، يمكن أن يكون جزءا آخر من مراحل مسيرتها المتواصلة الدائمة.

كما وأن قوة واندفاع هذه الطروحات قد يساعد هو الآخر على زيادة الاهتمام وإعادة التفكير الجدي في وضعها ومستقبلها، فقد عاش الإنسان في ظل الدولة و السيادة ردحا طويلا من الزمن دون أن يدفع بجهد كبير للتفكير ببنائه وخلفيتها أو حتى وضعها الذي صارت عليه.

إلى أن تغير الأمر مع ظهور العولمة وبزوغ النظام الدولي الجديد خلق نوعا من

الحوار وتناحر الأفكار ومرجع ذلك أنها تمس مساسا مباشرا وفاعلا الوجود البشري سواء كان ذلك فيما يخص "الهوية" التي يسعى الأفراد لبنائها و الاعتصام بها ما أمكن إلى ذلك سبيلا ،أو فيما يخص"الدولة" التي مثلت موطنه الذي وجد فيه أمنه وحقق به وجوده ومارس فيه حياته وترك عليه بصماته وأثره وامتداده، متعصبا لسيادتها الكاملة دون نقص .

فبعد تناول موضوع "مكانة سيادة الدولة الوطنية في ظل عالمية المواطنة "بالدراسة و التحليل الواقعي، محاولين بشكل منهجي إبراز الموضوع من زاوية جديدة تساهم في المجال الأكاديمي المعرفي و تكون له ميزة ، تناولنا الموضوع في حركتيه المفاهيمية بشكل يستوفي ويلم بالظروف و المراحل التطورية لمفهومي السيادة و المواطنة في الحقل العلوم السياسية و العلاقات الدولية، وكذا دراسة تأثير المواطنة العالمية على السيادة الوطنية.

فاتضح لنا مجموعة من الاستنتاجات:

- أن نشأة الدولة الوطنية كمطلب أسست له مجموعة من الأفكار الثورية المناهضة للوضع المتأزم الذي كان يمر به النظام الدولي في ذلك الوقت ، تجسد واقعيا في معاهدة واستفاليا 1648.

- كما ارتبط بنشأة الدولة القومية ظهور مبدأ السيادة الذي اكتسب موقعا متميزا في السياسة الحديثة فكرا و ممارسة،و صياغة فكرة المواطنة و التي و إن كانت قد صيغت بداية داخل الفضاءات الوطنية ،إلا أنه و بحكم ديناميكية العلاقات الدولية و التغير الذي عرفه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة و ما أفرزته من تحولات عميقة مست كافة الأصعدة السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية فالتكنولوجية، ظهر مفهوم المواطنة العالمية الذي حول الفرد من الولاءات التقليدية و أساسها الوطن إلى ولاءات جديدة تجوب الفضاءات الكونية متخطية حدود الدولة القومية.

- وأنه على الرغم من حالة عدم الحماس و التشاؤم الموجودة تجاه إمكانية تحقيق مفهوم المواطنة العالمية ،إلا أنه كان له من المميزات ما يسمح لنا أن نقول إنه قد أضاف شيئا إلى تاريخ الفكر السياسي حتى ولو ظلت تلك الإضافة على المستوى النظري فقط ولم تطبق حتى

الآن. ولعل أبرز ما قدمه المفهوم الجديد للمواطنة من إضافات إلى النظرية السياسية للدولة عموما.و لنظرية المواطنة خصوصا يدور حول نقطتين:

- ✓ الأولى: إنه حقق تقدما في فكرة أن الدول عليها مسؤوليات في حماية حقوق الأفراد بغض النظر عن جنسياتهم.
- ✓ الثانية: إنه شكل هجوما شرسا على الإدعاء السابق بأن الدولة هي الموضوع الرئيسي للقانون الدولي.

بحيث أن مفهوم المواطنة العالمية قد أثر على مكانة الدولة القومية حين أضعف من قوة المبدأ الذي كان يعتبر الدولة هي محور القانون الدولي،و استعاض عن ذلك بمبدأ آخر يرى في المواطن نفسه الموضوع الرئيسي للقانون الدولي.

ذلك لأن هذا المواطن و الموجود في أي مكان بالعالم يتحرك ومعه حقوقه والتزاماته كما هي دون تغيير،ومن ثم تصبح الحدود السياسية بين الدول مسألة شكلية ،وتصبح الدولة ككيان مستقل عن سائر دول العالم مجرد منظومة منفذة لسياسات أعلى تشمل العالم كله.

ختاما لهذه الدراسة، وعلى الرغم من الرأي السائد بين غالبية الباحثين في الفكر السياسي عن تراجع دور الدولة القطرية وتآكل سيادتها،إلا أن الدولة ستبقى ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمواطنة من مبدأ أنَ أي تحرك على مستوى عالمي ينبغي أن يشتمل على موافقة الدول أولا،فالتأثير الذي يحدثه أولئك الذين يسعون للنشاط كمواطنين عالميين من خلال دولهم سيظل معتمدا على النطاق أو الحيز الذي تنص عليه مبادئ القانون الدولي وبالتالي ففكرة المواطنة من دون الحاجة إلى الدولة هي حتى الآن فكرة خيالية و غير قابلة للتطبيق،بل و الأكثر من هذا يذهب البعض للقول بأن ظهور المواطنة العالمية قد يكون أمرا ايجابيا وليس سلبيا على الدولة من خلال فتح المجال للدولة لكي تصيغ الأطر الجديدة التي تتشكل منها المواطنة العالمية ،بما يعني أن هذه الأخيرة سيتم صياغتها تحت سمع وبصر الدولة وبالتعاون معها. وبالتالي طالما بقيت الدولة فستبقى معها رموزها الأساسية و منها مبدأ السيادة و لكن بعد تطويعها بما يتناسب و الأوضاع و الظروف الدولية المستحدثة.

قـــائـــمـــة المصادر والمـــراجـــع:

أولا: الكتب

أ/ باللغة العربية:

1- أبو جودة الياس ، الأمن البشري و سيادة الدول ،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات ، ط.1 ،2008.

2- أبو زهرة محمد ،العلاقات الدولية في الإسلام ، القاهرة: دار الفكر العربي،1995.

3- البزاز حسن، عولمة السيادة :حال الأمة العربية ، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات، ط.1 ، 2002.

4- الحلو ماجد راغب ،النظم السياسية،الإسكندرية:دار الجامعة الجديدة للنشر،2007

5- السيد مصطفى أحمد أبو الخير،أزمة السودان الداخلية و القانون الدولي المعاصر، القاهرة: ايتراك ،ط.1 ،2006.

6- السيد سامح عبد القوي ، التدخل الدولي بين المشروعية و عدم المشروعية و انعكاساته على الساحة الدولية ، الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة، ،2012.

7- الشكري علي يوسف ،مبادئ القانون الدستوري و النظم السياسية،القاهرة:ايتراك، ط.2004،1.

8- الطائي عادل أحمد،القانون الدولي العام: التعريف المصادر الأشخاص،مصر:دارالثقافة، ط.1 ،1998.

9- السنو غسان منير حمزة ،علي أحمد أطراح،العولمة و الدولة الوطن والمجتمع العالمي:دراسات في التنمية والمجتمع المدني في ظل الهيمنة الاقتصادية العالمية، بيروت:دار النهضة العربية،2002.

10- اسكندري أحمد و بوغزالة محمد ناصر،محاضرات في القانون الدولي العام،مصر :دار الفجر ،ط.1 ،1998.

11- أوصديق فوزي ،الوافي في شرح القانون الدستوري الجزائري ،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1 ،ط.2 ،2003.

12- بوكرا ادريس ، الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية ، الجزائر:دار الكتاب الحديث ،2003.

13- بو شعير سعيد ،القانون الدستوري و النظم السياسية المقارنة، الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،ج.1، ط.4 ،2000.

14- بسيوني عبد الغني عبد الله ، النظم السياسية ،الإسكندرية :دار الجامعة الجديدة،2006.

15- تونسي بن عامر،قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائ:ديوان المطبوعات الجامعية، ط.5 ، 2004.

16- جرار أماني غازي ، المواطنة العالمية، ط.1، عمان :دار وائل للنشر و التوزيع،2011.

17- حمودة منتصر سعيد ،القانون الدولي المعاصر ،الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط .1، 2008.
18- حمدي مهران، المواطنة و المواطن في الفكر السياسي:دراسة تحليلية نقدية، الإسكندرية:دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، ط.1، 2012.
19- ديدان مولود،مباحث في القانون الدستوري و النظم السياسية ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،ط .5 ،2004.
20- سمير أمين وآخرون،العولمة و النظام العالمي الجديد،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1،2004.
21- صالحي العيد ،العولمة و السيادة الوطنية المستحيلة، الجزائر :دار الخلدونية،2006.
22- عبد الجليل أبو المجد، مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، الدار البيضاء:مطابع إفريقيا الشرق، 2010.
23- عبد الله محمد عبد الرحمن ، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية و الاتجاهات الحديثة المعاصرة ،بيروت: دار النهضة العربية ، ط .1 ،2001.
24- علوان عبد الكريم ،النظم السياسية و القانون الدستوري،عمان : دار الثقافة،2009.
25- فوزي سامح ، المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،2007.
26- قايد دياب ،المواطنة و العولمة:تسائل الزمن الصعب،القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،ط.1،2007.
27- لحرش عبد الرحمن ،المجتمع الدولي: الأشخاص و التطور،الجزائر: دار العلوم،2007.
27- محمد طه بدوي،ليلى أمين مرسي،مدخل إلى العلوم السياسية،الإسكندرية:منشأة المعارف،2001.
28- محمد علي محمد وعلي عبد المعطي محمد، السياسة بين النظرية و التطبيق، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1985، ص.295.
29- مهنا محمد نصر ، العلاقات الدولية بين العولمة و الأمركة ،الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث ، 2006.

30- مكاوي عبد الغفار ،جذور الاستبداد،عالم المعرفة، الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1994.

31- نصر محمد عبد المعز ،في النظريات و النظم السياسية،بيروت :دار النهضة العربية ، د س ن.

32- ياسين السيد،المواطنة في زمن العولمة ، القاهرة :المركز القبطي للدراسات الاجتماعية، 2002.

ب/ باللغات الأجنبية:

1-Michel Virally, **L'organisation mondiale**. Paris : 1972.

2-Mario Bettati , **Le droit d'ingérence :Mutation de l'ordre international** .Paris : Edition Olid Jacob, 1996.

3- Pierre Desenarclens , **Mondialisation , Souveraineté ET théories des relations international** ,Paris, Edition Armand Colin,1998.

4-Mathiew Housman and Andrew Marsall , **After The Nation State : Citizens Tribalisme and The New World Order** , london ,Harper Collins Publishers ,1994.

ثـانيــا: المـجـلات و الدوريـات.

1 - الرشيدي أحمد ،"التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة الوطنية"سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة ،مركز البحوث و الدراسات السياسية،العدد85،1994.

2 - السهلي محمد بن عبد الله ، "دور القانون في تكريس المواطنة"،مجلة الفكر السياسي،ع.141، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007.

3- جمعة حسين ، "الوطن و المواطنة":مجلة الفكر السياسي،ع.25، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2006.

4- خليل محمود ،"العولمة والسيادة:إعادة صياغة وظائف الدولة"، سلسلة دراسات إستراتيجية، القاهرة:مركز الأهرام،2004.

ثـالثـا: الأطـروحـات و الرسائل و المذكرات.

1 - كرازدي إسماعيل "العولمة و الحكم نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية "،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية منشورة ،جامعة الحاج لخضر- باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2011-2012.

2 - عبدو حسن رزق سلمان ،"النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الأوسط"، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط منشورة،جامعة الأزهر- غزة- الدراسات العليا- قسم التاريخ والعلوم الإنسانية،2010.

3 - قوال فاطمة ،" مفهوم السيادة في ظل المتغيرات الدولية "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية،تخصص:دراسات أورو متوسطية،جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2012/2011.

رابعـا:الموسوعات و المعاجم و القواميس:

1- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسة، بيروت:المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ج.4، د س ن.

2- جاسور ناظم عبد الواحد، موسوعة علم السياسة،عمان :دار مجدلاوي،ط.1 ،2004.

3- جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، بيروت:دار الصادر، المجلد السادس، 1997.

4- زيتون وضاح، المعجم السياسي، عمان: دار أسامة و دار المشرق الثقافي، ط.1، 2006،ص ،217

5- ضيف ناظم عبد الواحد، معجم القانون، القاهرة:الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، 1999.

6-محمد عاطف غيث وآخرون،قاموس علم الاجتماع،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعي،2006.

خامسا: الملتقيات.

1- عياد محمد سمير ،" تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية " ،ملتقى وطني حول القانون الدولي الإنساني ،جامعة سيدي بلعباس الجيلالي اليابس : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2007 .

2- مراد حنان ، مالكي حنان ،"أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة لدى الشباب الجزائري:مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية،عدد خاص للملتقى الأول حول الهوية و المجالات الاجتماعية في التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع الجزائري،بسكرة:جامعة محمد خيضر،بدون تاريخ.

سادسا: المواقع الإلكترونية.

1 - السيد ياسين ،"العولمة والمواطنة"،في التقرير الإستراتيجي العربي،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام،2003-2004.من الموقع:

http///acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB46.HTM.

2 - النعماني محمد ،المواطنة السياسية في الجمهورية اليمنية (1990-2007): الأبعاد الدستورية والقانونية و العملية،من الموقع الإلكتروني:http//www/ahewar/org /debat /show.art .asp ?aid=102886

3 - بوبوش محمد ،مداخلة بعنوان"أثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية"جامعة محمد الخامس- الرباط ،ص.11.للمزيد ينظر:

http //www. Oujdacity.net/regional –article-1676-ar/

4 - حلاوة ليلى ، مداخلة بعنوان"السيادة،جدلية الدولة و العولمة" lمن الموقع الإلكتروني: http : // www.10452ccc.com /documents/ sovereignty².htm

5 - حلاوة ليلى ،"السيادة ...جدلية الدولة و العولمة " ،من الموقع الإلكتروني :

http : // www.10452ccc.com /documents/ sovereignty19.05.05.htm

6 - جندلي عبد الناصر ،"الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية و الاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"،جامعة باتنة،للمزيد انظر الموقع الإلكتروني:

7 - لمشوخي بن عابد زياد،"السيادة مفهومها و نشأتها و مظاهرها"،من الموقع الإلكتروني:www. Saaida.net/bahoth /100.ht

8- ميثاق الأمم المتحدة ،من الموقع الالكتروني :

www. Un .org/ar/documents/charter/ chaptor7.shtml

الفهرس **الصفحة**

مقدمة..... **01**

الفصل الأول:الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة..... **07**

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم السيادة..... **09**

المطلب الأول:السياق التاريخي لمفهوم السيادة..... **10**

المطلب الثاني: تعريف السيادة..... **13**

المطلب الثالث: مظاهر وأنواع السيادة..... **19**

المطلب الرابع: الآثار القانونية المترتبة عن السيادة..... **24**

المطلب الخامس: مبدأ عدم التدخل و الاستثناءات الواردة عنه..... **27**

المبحث الثاني: دراسة في مفهومي المواطنة و الدولة الوطنية..... **32**

المطلب الأول: تعريف المواطنة..... **32**

المطلب الثاني: أهمية المواطنة..... **34**

المطلب الثالث: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة..... **37**

المطلب الرابع: مفهوم ومميزات الدولة الوطنية..... **42**

الفصل الثاني: تأثير المواطنة العالمية على السيادة الوطنية..... **47**

المبحث الأول: المواطنة العالمية..... **48**

المطلب الأول: مفهوم المواطنة العالمية وأبعادها..... 48

المطلب الثاني:تطور المواطنة العالمية..... 53

المطلب الثالث: المواطنة العالمية و الدولة القومية..... 56

المطلب الرابع: مستقبل المواطنة العالمية..... 60

المطلب الخامس: تقييم المواطنة العالمية..... 62

المبحث الثاني: سيناريوهات مستقبل السيادة الوطنية في ضوء

المواطنة العالمية..... 67

المطلب الأول: سيناريو بقاء السيادة الوطنية..... 67

المطلب الثاني: سيناريو انتهاء السيادة الوطنية..... 71

المطلب الثالث: سيناريو اندماج الدول في حكومات عالمية..... 74

المطلب الرابع: سيناريو تفكيكية السيادة..... 78

خاتمة..... 82

قائمة المراجع..... 85